جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

آليات الحاكمية المؤسسية الداخلية وأثرها في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية

Internal insituational Governance Mechanisms and their Impact on Reducing Financial Fraud in the Iraqi Commercial Banks

إعداد الطالب

ثائر جدوع شهاب الجميلي

إشراف الدكتور

عودة أحمد بني أحمد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة
عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت
٢٠١٩

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قَـالَ تـَعَـالَى:

{وَقُلِ اعْـمَـلُوا فَـسَـيـَرَى اللَّهُ عَـمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالـمُؤْمِـنُـونَ وَسَـتـُرَدُّونَ إِلَى عَـالِـمِ الْـغَـيْـبِ وَالـشَّـهَـادَةِ فَـيـُنـَبِّـئُـكُـمْ بِـمَـا كُـنـْتـُمْ تـَعْـمَـلُـونَ }

صدق الله العظيم

سورة التوبة، الآية: ١٠٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تـفويض

أنا الطالب: ثائر جدوع شهاب الجميلي أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير

أنا الطالب: **ثائر جدوع شهاب الجميلي** الرقم الجامعي: **١٧٢٠٥٠٤٠٤٣**

التخصص: **محاسبة** كلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

آليات الحاكمية المؤسسية الداخلية وأثرها في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطاريح العلمية. كما إنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو اطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء لهذا الصدد.

توقيع الطالب:....

التاريخ: ٦ / ٣ /٢٠١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة: آليات الحاكمية المؤسسية الداخلية وأثرها في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية

Internal insituational Governance Mechanisms and their Impact on Reducing Financial Fraud in the Iraqi Commercial Banks

وأجيزت بتاريخ 6 / 3 / 2019

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور عودة أحمد بني أحمد أستاذ نظم المعلومات المحاسبية قسم المحاسبة – جامعة آل البيت audehahmad@yahoo.com	(مشرفاً ورئيساً)	
الدكتور طارق عودة عبد الخالدي أستاذ نظم المعلومات المحاسبية قسم المحاسبة – جامعة آل البيت tareq_alkhaldi@yahoo.com	(عضواً)	
الدكتور عبدالله مهد عوض الزعبي أستاذ نظم المعلومات المحاسبية قسم المحاسبة – جامعة آل البيت rf_zoubi@yahoo.com	(عضواً)	
الدكتورة ريم عقاب حسين الخصاونة أستاذ مشارك المحاسبة قسم المحاسبة – جامعة البلقاء التطبيقية medoheart2000@yahoo.com	(عضواً)	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى بؤرة النور التي عبرت بي نحو الامل والاماني الجميلة، وأتسع قلبه ليحتوي حلمي حين ضاقت الدنيا، فروض الصعاب من أجلي، وسار في حلكة الدرب ليغرس معاني النور والصفاء في قلبي , وعلمني معنى أن اعيش من اجل الحق والعلم لنظل احياء حتى لو فارقت أرواحنا أجسادنا ولطالما تفطر قلبه شوقا وحنت عيناه الوضاءتان لرؤيتي متقلدا شهادتي وها هي قد أيعنت لأقدمها الان بين يديك .. والدي الحبيب.

والى من تتسابق الكلمات معبرة عن مكنون ذاتها، الى التي تمتهن الحب وتغزل الامل في قلبي عصفورا يرفرف فوق نصية الاحلام، فتبقى روحي متلألئة ومشرقة طالما كانت دعواتها عنوان دربي , وتبقى امنياتي على وشك التحقق طالما يدها في يدي, الى التي مهما كبرت فسأبقى طفلها المدلل الذي يكتب اسمها على دفتر قلبه , لك يا والدتي الحبيبة يا سيدة القلب والحياة اهديك رسالتي لتهديني الرضا والدعاء.

. الى من هي أقرب إلي من روحي، الى من أنستني في دراستي وشاركتني همومي إلى من استمد منها عزوتي وإصراري حبيبتي الغالية، الى تلك الروح التي سارت معي لتحقيق هذا الانجاز خطوة بخطوة، الى كل من وقف بجانبي وساعدني وشجعني،الى اخوتي واصدقائي وزملائي

الى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع....

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

قال الله تعالى: (وَسَيَجزِي الله الشَّاكِرِينَ) الحمد لله رب العالمين، حمداً لشكره أداءً، ولحُبه رجاءً، ولفضله نماءً، ولثوابه عطاءً. انطلاقاً من هذا المبدأ السماوي التربوي العظيم، وإيمانا بقول رسولنا أبا القاسم محمد صلى الله عليه وأله وصحبه وتابعيه:

ويوجب علي الاعتراف بالفضل أن أشكر الأساتذة الفضلاء في جامعة آل البيت رئاسة وعمادة بحث علمي وإدارة، وفي كلية الاقتصاد والعلوم الادارية عمادة وإدارة على إسنادهم لي طوال مدة بحثي.

فاني أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان وفاءاً بالفضل والعرفان الجميل إلى من كان سنداً وعوناً لي، وفقهُ لمزيد من التقدم والإبداع وأخص بالذكر الدكتور **عودة أحمد بني أحمد** المشرف على هذه الرسالة الذي جاد بوقته وفكره وتوجيهه، لما بذله من جهدٍ متميز وعناء في متابعة قراءة وتنقيح فصولها وتذليل الصعوبات وإسداء المشورة، فوجدت فيه قيماً أخلاقيةً وجماليةً كان لها الأثر في إتمام هذه الرسالة.

كما يسعدني في هذا المقام وأجد نفسي تفيض بالشكر والتقدير والامتنان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة المؤلفة من الدكتور **طارق عودة عيد الخالدي** و الدكتور **عبدالله محمد عوض الزعبي** و **الدكتورة ريم عقاب الخصاونة** لما لهم من فضل في مناقشة هذه الرسالة، ولما أبدوه لي من ملحوظاتهم القيمة, ومن واجب العرفان أيضا أقدم الشكر والاحترام والامتنان إلى السادة الخبراء والمحكمين وما بذلوه من جهود، وأوقات في سبيل إبداء ملحوظاتهم حيالها، وإلى من أسدى لي نصحاً أو توجيهاً، والى كل من ساعدني في الحصول على مرجع أو معلومة، أو دعوة بظهر الغيب، وكان لهم دور بارز بآرائهم البنّاءة في التوجيه والإسهام في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود بصورتها النهائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الختام أسال الله عزّ وجل أن يتقبل مني هذا العمل المتواضع وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان. فسبحان الله الذي أبى العصمة إلا لكتابه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آلة الطاهرين وصحبه أجمعين.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

تـفويض ..... ج

الإهداء..... و

الشكر والتقدير..... ز

فهرس المحتويات ..... ط

قائمة الجداول ..... ل

قائمة الاشكال ..... م

قائمة الملاحق..... م

الملخص..... ن

Abstract..... س

الفصل الأول الإطار العام..... ١

١-١ مقدمة ٢

١-٢ مشكلة الدراسة واسئلتها..... ٥

١-٣ أهداف الدراسة:..... ٧

١-٤ أهمية الدراسة:..... ٧

١-٥ فرضيات الدراسة ٨

١-٦ نموذج الدراسة..... ٩

١-٧ مصطلحات الدراسة..... ٩

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة..... ١١

٢-١ مقدمة ١٢

٢-٢ مفهوم الحاكمية المؤسسية:..... ١٢

٢-٣ أهداف الحاكمية المؤسسية:..... ١٥

٢-٤ أهمية ممارسة الحاكمية المؤسسية:..... ١٥

٢-٥ مزايا الحاكمية المؤسسية:..... ١٩

٢-٦ آليات الحاكمية المؤسسية..... ٢٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٧الاحتيال المالي ٢٩
٢-٧-١ مفهوم الاحتيال المالي أشكاله ودوافعه ٢٩
٢-٧-٢ أشكال الاحتيال المالي ٣٠
٢-٧-٣ دوافع ظهور الاحتيال المالي ٣٥
٢-٨ أهمية حوكمة القطاع البنكي ٤٠
٢-٩ الدراسات السابقة ٤٣
٢-٩-١أولاً: الدراسات العربية ٤٣
١-٩- ٢ثانيا: الدراسات الأجنبية ٤٨
٢-٩-٣ ملخص الدراسات السابقة ٥٢
٢-١٠ أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة ٥٥
٢-١١ ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة ٥٥
الفصل الثالث الطريقة والاجراءات ٥٦
٣-١ مقدمة ٥٧
٣-٢ منهجية الدراسة ٥٧
٣-٣ أساليب جمع البيانات ومصادرها ٥٧
٣-٤ مجتمع وعينة الدراسة ٥٨
٣-٥ أداة الدراسة ٥٩
٣-٦ صدق الدراسة وثباتها ٦٠
٣-٧ ثبات أداة الدراسة ٦٠
٣-٨ الأساليب الإحصائية المستخدمة ٦٠
الفصل الرابع عرض النتائج ٦٢
٤-١ المقدمة ٦٣
٤-٢ الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة: ٦٣
٤-٣ نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة ٦٤
٤-٤ نتائج اختبار فرضيات الدراسة ٧١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس النتائج والتوصيات ٧٨
٥-١ مقدمة ٧٩
٥-٢ النتائج ٧٩
٥-٣ التوصيات ٨١
المراجع ٨٢
المراجع العربية ٨٢
المراجع الأجنبية ٨٥
الملاحق ٨٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(١)	مستوى الموافقة ودرجتها وفق مقياس ليكرت الخماسي	٥٠
(٢)	جدول عامل الاتساق الداخلي	٥١
(٣)	جدول توزيع الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة	٥٣
(٤)	جدول المتوسط الحسابي والرتبة لمجالات الدراسة	٥٤
(٥)	جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجلس الادارة مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية	٥٦
(٦)	جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بلجنة التدقيق مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية	٥٧
(٧)	جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالتدقيق الداخلي مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية	٥٩
(٨)	جدول الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لأثر آليات الحاكمية المؤسسية في الحد من الاحتيال المالي	٦٠
(٩)	جدول نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الفرعية الأولى	٦١
(١٠)	جدول نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الفرعية الثانية	٦٢
(١١)	جدول نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الفرعية الثانية	٦٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الاشكال

رقم الملحق	عنوان الشكل	الصفحة
١	نموذج الدراسة	٧

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
١	إستبانه الدراسة	74
٢	قائمة أسماء محكمي أداة الدراسة	٧٨
٣	كتاب تسهيل المهمة	٧٩
٤	المصارف العراقية	٨٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آليات الحاكمية المؤسسية الداخلية وأثرها في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية

إعداد الطالب

ثائر جدوع شهاب الجميلي

إشراف الدكتور

عودة أحمد بني أحمد

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آليات الحاكمية المؤسسية (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي) وأثرها في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إجراء الدراسة على عينة عشوائية بسيطة مكونة من (١٠) مصارف تجارية حيث ووزعت (١٣٠) إستبانه على أفراد العينة وقد بلغت عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (٩٠) إستبانه.

خلصت الدراسة إلى وجود أثر لآليات الحاكمية المؤسسية الداخلية في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية ويتمثل هذا الأثر في الآليات التالية(مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي). وأوصى الباحث بضرورة العمل على تعزيز الوعي بين العاملين والموظفين بمفهوم آليات الحاكمية المؤسسية واهميتها وأهدافها وايجابيات تفعيلها وذلك من أجل الحد من عمليات الاحتيال المالي المختلفة.

الكلمات الدالة: آليات الحاكمية المؤسسية، مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، الاحتيال المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Internal insituational Governance Mechanisms and their Impact on Reducing Financial Fraud in the Iraqi Commercial Banks

Prepared by

Thaer Jadoo Shehab Al Jumaili

Supervised by

Dr. Audeh Ahmed Bani Ahmed

Abstract

The study aimed to identify the mechanisms of corporate governance (Board of Directors, Audit Committee, and Internal Audit) and its impact on reducing financial fraud in Iraqi commercial banks. The researcher followed the descriptive analytical approach the study was conducted on a simple random sample composed of (10) commercial bank and distributed (130) questionnaire to the sample members the number of questionnaires under study was (90)

The study concluded that there is an impact of internal institutional governance mechanisms in reducing financial fraud in Iraqi commercial bank this is the impact of the following mechanisms (board of directors, audit committee, internal audit) the researcher recommended the need to promote awareness among employees and employees the concept of corporate governance mechanisms their

www.manaraa.com

importance objectives and positives in order to reduce the various financial frauds.

Key words: Mechanisms of corporate governance, board of directors, audit committee, internal audit, Financial Fraud.

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام

١-١ المقدمة

١-٢ مشكلة الدراسة

١-٣ أهداف الدراسة

١-٤ أهمية الدراسة

١-٥ فرضيات الدراسة

١-٦ نموذج الدراسة

١-٧ مصطلحات الدراسة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام

١-١ مقدمة

تعد الحاكمية المؤسسية إحدى الأمور البحثية المهمة التي تهدف إلى الحفاظ على النظام المالي والإداري وضمان استقراره والحفاظ على رؤوس الأموال والممتلكات وعدم تعرضها للأزمات والانهيار، سواء كان لشركة كبيرة أم مؤسسة صغيرة، وقد زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة في دراسة هذا الدور الذي ساهمت فيه الحاكمية المؤسسية من وقاية المصارف من التعثر والإفلاس (خضر، ٢٠١٢).

وقد جاءت أهمية الحاكمية المؤسسية كونها من أهم العمليات الضرورية اللازمة لتحسين عمل المصارف وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات. ولضمان تحقيق المصارف لأهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم، كما أنها تعد أداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة المصارف بأسلوب عملي وعلمي يؤدي إلى توفير أطر عامة لحماية أموال المساهمين، وتحقيق نظام بيانات ومعلومات عادل وشفاف يحقق انسياب هذه البيانات والمعلومات على قدم المساواة بما يحقق توافر النزاهة في الأسواق ولأصحاب المصالح والعلاقات المرتبطة بالمشروعات والمصارف، وفي نفس الوقت توفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة المصارف ولجنة التدقيق والتدقيق الداخلي ومحاسبتهم (أبو النصر، ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجاءت الحاكمية المؤسسية كرد فعل واستجابة لنداء المساهمين من اجل الحد من الفساد المالي والانحراف الإداري ولغرض رقابة تحمي المصالح المشتركة للجميع وتحافظ على استمرارية المصرف (بن درويش، ٢٠١٣).

كما ألقت التحديات المصرفية العالمية بظلالها على العمل المصرفي في ظل التطور التكنولوجي المتسارع واشتداد حدّة المنافسة بعد انتشار مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي بوتيرة متسارعة، وكذلك الحال بالنسبة للحاكمية والتي باتت من أكثر المواضيع المطروحة على الساحة الدولية المعاصرة، لاسيما حينما يكثر الحديث عن ترشيد القرارات ونجاح الخطط التنموية والحفاظ على مصالح المتعاملين (حسام الدين، ٢٠١٤).

ولما كان الأمر كذلك فقد باتت قدرة الحاكمية المؤسسية واضحة في دعم آليات الاصلاح المالي والاداري للاقتصادات بتوفيرها سُبل وأدوات ومتطلبات تعزيز النمو الاقتصادي على أساس من المعايير الدقيقة التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد وبما يضمن مصالح المتعاملين (بشير وتقرارات، ٢٠١٨).

أن الاحتيال يعتبر من أكثر الجرائم تعقيداً وأسرعها تطوراً في جميع أنواع الأنشطة سواء حكومية او تجارية. ويترتب على وقوع الاحتيال اضرار مادية ومعنوية ملموسة على كافة المستويات، ومما لا شك فيه ان ذلك يجعل من استراتيجيات ادارة الاحتيال في الوقت الحاضر لها اهتمام خاص لدى القيادات العليا والتنفيذين في المنظمات الكبرى للحفاظ على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المال العام والوقاية من الخسائر المترتبة على الاعمال والاضرار الناجمة من عمليات الاحتيال(الشمري،٢٠١١).

الاحتيال يأخذ اشكالا مختلفة بما في ذلك السرقة والاختلاس وسوء التصرف في الأموال وأهمها الاحتيال المالي الذي يتضمن احتيال المدراء والاحتيال في نظام المعلومات الإدارية. ويمكن تعريف الاحتيال المالي بأنها "ممارسة تنطوي على استخدام الخداع للحصول المباشر او غير المباشر على شكل من اشكال الاستفادة لمرتكب الجريمة او تسهيل ذلك لغيره لتؤدي الى شكل من اشكال الخسارة للطرف الذي تعرض للاحتيال(عمر، ٢٠١٢).

لذلك جاءت الحاكمية المؤسسية للشركات من أجل الحد من الاحتيال المالي وبهدف تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل المنافع الممكنة لجميع اطراف المصلحة وللمجتمع ككل. أي أن الفكرة الأساسية تكمن في فعالية أدوات الرقابة على إدارة الشركة لمصلحة الأطراف المستفيدة (مساهمين، مستثمرين، دائنين، مؤسسات الدولة...) أي كيف يمكن أن يحمي هؤلاء أنفسهم من كل احتيال مالي وبالتالي استغلال أو انتهاك لاستثماراتهم؟ إن وجود نظام حاكمية جيد يعني المزيد من التدخل والإشراف من جانب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساهمين على مجالس الإدارة وأجهزتها التنفيذية من اجل الحد من الاحتيال المالي(النور،٢٠١١).

وبناء على ذلك فان تفاعل آليات الحاكمية المؤسسية يؤدي دور ايجابي في ضبط سلوك الإدارة وتصرفاتها لضمان الاداء الافضل للمصرف، وبالتالي أصبح لزاما على المستثمرين البحث عن المصارف التي بها هيكل سليم لممارسة الحاكمية ، وذلك نظرا لما يمكن أن تحققه آليات الحاكمية من دور فعال في مجالات الحد من الاحتيال المالي للمصارف، وزيادة ثقة المستثمرين وتنشيط الاستثمار الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي .

ونتيجة لهذا التزايد في الاهتمام بمفهوم الحاكمية المؤسسية للمصارف جاءت هذه الدراسة لدراسة أثر آليات الحاكمية المؤسسية الداخلية في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية.

١-٢ مشكلة الدراسة واسئلتها

إن الأزمات المالية التي ظهرت في بداية القرن العشرين خاصة، وما شهدته الأسواق المالية من تضخم مالي كارتفاع أسعار الوقود، وظهور أزمة الائتمان في الأسواق العالمية، وكذلك مشكلات الرهن العقاري في الدول الأجنبية، جعل الهيئات الرسمية المرتبطة بالرقابة على المصارف العامة والخاصة بوضع أنظمة رقابة ومعايير عمل وقواعد هامة، والتي من أهداف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطبيقها والالتزام بها منع هذه المصارف من الوقوع في التلاعب بالبيانات المالية أو ما يطلق عيه الاحتيال المالي، وأهم هذه العناصر هي آليات الحاكمية المؤسسية والتي تعمل على ضبط العمل المالي داخل هذه المصارف، وهذا يمثل الدور الحقيقي لهذه الآليات في حماية رؤوس أموال المساهمين والحفاظ على حقوق الأطراف المعنية وتحقيق المساءلة والرقابة بشكل أكثر فاعلية، من أجل الحفاظ على حقوق الأطراف المعنية وتحقيق المساءلة والرقابة بشكل أكثر فاعلية، بحيث أصبح لهذا المفهوم مبادئ وقواعد وآليات التي من شأنها مساعدة الشركة او المنظمة في ضبط عملياتها والمحافظة عليها من التحريف والتلاعب لذلك ستحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

هل يوجد أثر لآليات الحاكمية المؤسسية في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية؟ وللإجابة على هذا السؤال فإنه يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية والتي تتعلق بآليات الحاكمية:

١. هل لمجلس الإدارة أثر في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية ؟

٢. هل للجنة التدقيق أثر في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية ؟

٣. هل للتدقيق الداخلي أثر في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٣ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي:

التعرف على أثر آليات الحاكمية المؤسسية في الحد من عمليات الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية. ويتفرع عنه الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على أثر مجلس الإدارة في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية.

٢. التعرف على أثر لجنة التدقيق في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية.

٣. التعرف على أثر التدقيق الداخلي في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية.

١-٤ أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية

تكمن أهمية الدراسة في دراسة أثر آليات الحاكمية المؤسسية في الحد من الاحتيال المالي، وتعتبر هذه الدراسة امتداداً للدراسات التي أجريت في نطاق الحاكمية المؤسسية ونطاق اكتشاف الاحتيال المالي، وتستمد أهميتها النظرية بصفة عامة من النتائج والتوصيات المتوقعة منها، والتي يمكن أن تسهم في تقديم أساليب اكتشاف الاحتيال المالي وطرق الحد منه، تعتبر الدراسة الحالية امتدادا للدراسات السابقة، في الاهتمام بتفعيل آليات الحاكمية في بيئة الأعمال، لما لها من آثار إيجابية في تحسين كفاءة الأداء والحد من عمليات الاحتيال المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهمية العملية

تكمن أهميتها العملية في مساعدة عدة فئات كالمساهمين وأصحاب المصالح والمدققين ولجان التدقيق ورؤساء مجالس الادارة وغيرهم في تعزيز طرق الحد من الاحتيال المالي، وتكمن اهميتها العملية أيضا من خطورة الفساد المالي، وما يتركه من آثار كبيرة على الاقتصاد الوطني ومن ثم على المجتمع بأسره، وتسهم في تخفيض المخاطر المتعلقة بالاحتيال المالي التي تواجهها المصارف التجارية.

١-٥ فرضيات الدراسة

بناءاً على أسئلة الدراسة والدراسات السابقة فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

فرضية الدراسة الرئيسية:

Ho: لا يوجد أثر لآليات الحاكمية المؤسسية في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية.

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

Ho1: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) لمجلس الإدارة في الحد من الاحتيال المالي(الاحتيال في الكشوفات المالية) في المصارف التجارية العراقية

Ho2: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للجنة التدقيق في الحد من الاحتيال المالي (الاحتيال في الكشوفات المالية) في المصارف التجارية العراقية.

Ho3: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للتدقيق الداخلي في الحد من الاحتيال المالي (الاحتيال في الكشوفات المالية) في المصارف التجارية العراقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٦ نموذج الدراسة

شكل رقم (١): نموذج الدراسة

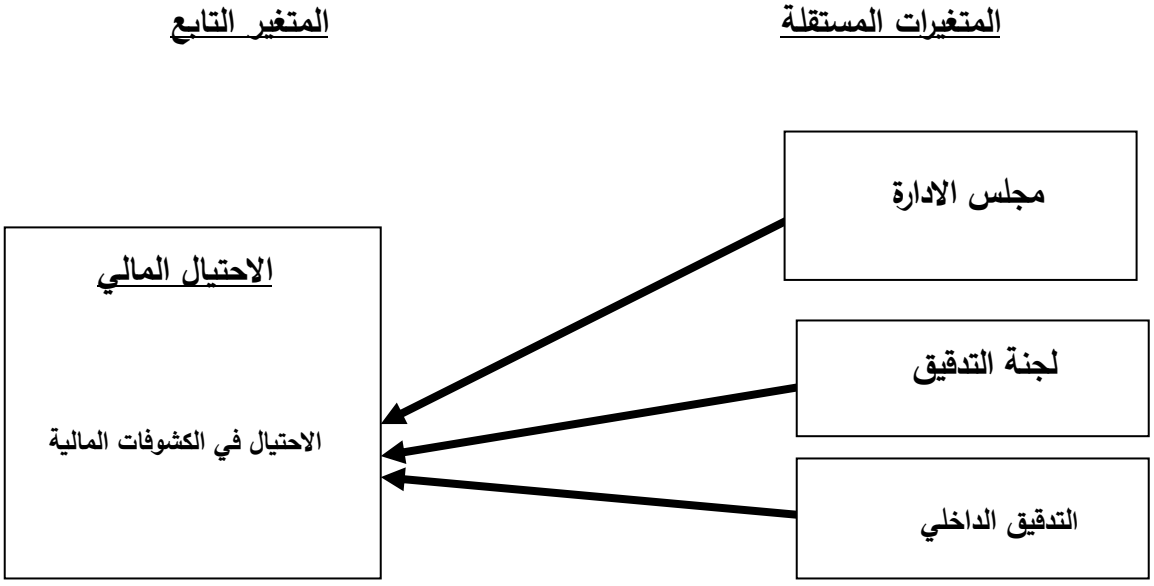

(Al Daoud, Ismail, Lode(2015)

١-٧ مصطلحات الدراسة

تشتمل هذه الدراسة على المصطلحات التالية:

مجلس الإدارة: هو هيئة مكونة من عدد من الأعضاء سواء كانوا منتخبين أو معينين يتولون الإشراف بشكل مشترك على أنشطة منظمة أو شركة أو مؤسسة ما(عبدالله، ٢٠١٣).

التدقيق الداخلي: وهو عبارة عن نشاطٌ إداريٌّ يهدفُ إلى تعزيزِ دور الرقابة الداخليّة على المؤسسات، والشركات من خلال ضمان تطبيق الأنشطة، والأعمال بالطُرقِ المُناسبة لتطبيقها(خضر، ٢٠١٢).

www.manaraa.com

لجنة التدقيق: هي لجنة منبثقة من مجلس الإدارة، مكلفة بالإشراف على التقارير المالية ومراقبتها والإفصاحات المُرفقة بها، وتشكل من الأعضاء غير التنفيذيين ويرأسها رئيس من بين أعضائها(حسام الدين،٢٠١٤).

الحاكمية المؤسسية: مجموعة من العمليات والنظم التي يعتمدها مجلس الإدارة من أجل تبليغ وتوجيه وإدارة ومراقبة أداء أنشطة المؤسسة بغية تحقيق أهدافها(بهراوة وبوكروشة، ٢٠١٥).

الاحتيال المالي: هو الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (إدارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية(سلام، ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

٢-١ المقدمة

٢-٢ مفهوم الحاكمية المؤسسية

٢-٣ أهداف الحاكمية المؤسسية

٢-٤ أهمية ممارسة الحاكمية المؤسسية

٢-٥ مزايا الحاكمية المؤسسية

٢-٦ آليات الحاكمية المؤسسية

٢-٧الاحتيال المالي

٢-٧-١ مفهوم الاحتيال المالي أشكاله ودوافعه

٢-٧-٢ أشكال الاحتيال المالي

٢-٧-٣ دوافع ظهور الاحتيال المالي

٢-٧-٤التحري عن الاحتيال المالي

٢-٨ أهمية حوكمة القطاع البنكي

٢-٩ الدراسات السابقة

٢-٩-١ أولاً: الدراسات العربية

٢-٩-٢ ثانيا: الدراسات الأجنبية

٢-٩-٣ ملخص الدراسات السابقة

٢-١٠ أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

٢-١١ ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

٢-١ مقدمة

لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه لمفهوم الحاكمية المؤسسية سواء على الجانب المهني أو الأكاديمي ويرجع السبب في ذلك إلى تداخل المصطلح في العديد من الأبعاد المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية وغيرها من الأبعاد الأخرى التي تطرقت لمصطلح الحاكمية المؤسسية، لذا سيتطرق الباحث في هذا البحث الى دراسة الحاكمية المؤسسية والفساد المالي والاداري والدراسات السابقة.

٢-٢ مفهوم الحاكمية المؤسسية:

فيما يلي سيتطرق الباحث لمختلف التعاريف المختلفة لحاكمية الشركات من قبل الأكاديميين والمنظمات المهنية مرتكزاً على البعد المحاسبي والمالي لحاكمية الشركات وذلك للتوصل الى تعريف شامل يضم وجهات النظر المختلفة.

فعرفه حسام الدين (٢٠١٤) على أنه " نظام تكامل للرقابة، يشمل النواحي المالية والمحاسبية ونواحي أخرى (قانونية، سياسية، اقتصادية...الخ). ويتم من خلاله إدارة الشركة، والرقابة عليها".

وعرفه عبدالله (٢٠١٣) هي مجموعة من الإجراءات والضوابط والهياكل التي تستخدم لإدارة وتوجيه أعمال شؤون الشركة، من أجل ضمان دعم وتعزيز الأداء والشفافية والنزاهة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمساءلة المحاسبية بالشركة، وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى المختلفة أي الجهات الأخرى ذات المصلحة".

وعرفها بن درويش (٢٠١٣) " بأنها هي نظام تكامل خاضع للرقابة، يتضمن مجموعة من الإجراءات المحاسبية والمالية والإدارية، والذي يرمي إلى اتساع نظام المساءلة المحاسبية وتحقيق المساواة عند تحديد حقوق أصحاب المصالح في المؤسسة الإقتصادية وتحسين أدائها وتعظيم القيمة السوقية لأسهمها، وتحقيق الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية التي تنفع وتكسب ثقة أصحاب المصلحة".

كما عرفها خضر(٢٠١٢) "بأنها هي نظام مرتبط بالجودة ويعني استراتيجية الاستثمار المعارف عليها والقائمة على زيادة العائد التشغيلي والمالي كلما ارتفعت المخاطرة، إلى إستراتيجية جديدة عرفت باسم التوجيه إلى الجودة".

وذكر Jarbou (٢٠١٤) بأنها إطار يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات لقراراتها وخاصة شركات المساهمة والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها، ومدى المسائلة التي يخضع لها مديري المؤسسات وموظفيه أو المعلومات التي يفحصون عنها للمستثمرين والحماية التي يقدمونها لصغار المستثمرين، وتضمن أيضاً موضوعات خاصة بقانون الشركات وقانون الأوراق المالية وقواعد قيد الشركات في البورصة، والمعايير المحاسبية التي تطبق على الشركات المقيدة بالبورصة وقوانين مكافحة الاحتكار وقوانين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإفلاس، كما تضمن التشريعات الصادرة عن الحاكمية المؤسسية والجهات التشريعية التي يتعامل معها المساهمون".

وعرفها بن الزاوي ونعمون (٢٠١٤) على أنها: "أحد حقول الاقتصاد والإدارة المحاسبية الذي يعني البحث عن الطرق التي تحقق الكفاءة الإدارية أو تضمنها، كما أنها تعني بالتحفيز على الكفاءة الإدارية من خلال استخدام آليات معينة، وهذا يعني أنها أحد العوامل التي تعمل على زيادة كفاءة الإدارة".

وعرفها بشير وتقرارات (٢٠١٨) على أنها " نظام شامل يتضمن مقاييس لأداة الإدارة الجيدة ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة داخلياً أو خارجياً من التأثير بصفة سلبية على أنشطة المؤسسة وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للشركة لصالح ملاكها والمجتمع ككل".

ويرى الباحث من التعاريف السابقة أن الحاكمية المؤسسية هو النظام الذي يتم من خلاله توجيه أنشطة الشركات الاقتصادية ومراقبتها على أعلى المستويات من أجل تحقيق أهداف الشركة والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية، وهي مجموعة من الإجراءات الرقابية والمحاسبية المتبعة لضمان حقوق الملاك والأطراف ذات العلاقة بالشركة مع تعظيم ثروة المساهمين من خلال تعظيم عائد السهم، والمساءلة المحاسبية على أعمال القائمين بإدارة أموال الملاك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٣ أهداف الحاكمية المؤسسية:

تستهدف الحاكمية المؤسسية المستوى المثالي من الأخلاق عند ممارسة الأعمال وتحقيق مبادئ النزاهة والشفافية وحق المساءلة ومنح هذا الحق للمجتمع سواء أفراد أو ممثلين له من أجل مساءلة اجهزة الإدارة العامة، وإتاحة الفرص الجيدة للتنمية بما يضمن للأفراد في المجتمع الحصول على حقوقهم وتحسين جودة الحياة في إطار مجتمع ينتهج الديمقراطية ويتبنى قضية احترام حقوق الإنسان.

كما تهدف قواعد الحوكمة الى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة المؤسسات الحكومية والأهلية، وبالتالي تحقيق الحماية للأفراد، مع مراعاة مصالح الجميع، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدي الى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة، كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام الأفراد (أبو النصر،٢٠١٥).

٢-٤ أهمية ممارسة الحاكمية المؤسسية:

تعتبر الحاكمية المؤسسية الرشيدة إحدى الوسائل الهادفة الى تحقيق التنمية الاقتصادية، ورفاه المجتمع، وإرساء قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة في الفرص، والشفافية والتي تضمن النزاهة، وتعزيز سيادة القانون، ورسم الحدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامة والحيلولة دون استغلال المنصب والنفوذ.

وتؤكد التقارير الدولية وغالبية الكتّاب والمفكرين أن الحاكمية المؤسسية تمثل الأداة الضرورية لتحسين نوعية الحياة ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع في الدول النامية وتحقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرفاهية والعدالة والاستقرار، ولتحسين مستوى المشاركة من جانب المواطنين في كل ما يخصهم داخل المجتمع المحيط بها، إضافة الى تعزيز روح الديمقراطية والمساواة في عصر تزايد فيه روح التحدي من المواطنين سواء من خلال الممثلين في مؤسسات المجتمع المدني او القطاع الخاص للمواقف السلبية او عدم الاهتمام بالعديد من القضايا المهمة وفي المجتمع من قبل بعض الإدارات الحاكمة(عبدالله، ٢٠١٣).

وتزايدت اهمية الحاكمية المؤسسية نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم الى التحول الى النظم الاقتصادية والرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات الى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر التمويل لأقل تكلفة من المصادر المصرفية.

وساعد على ذلك ما شهده العالم في تحرير للأسواق المالية، وتزايد لانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية. ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات، ثم توالت بعد ذلك الأزمات، ولعل من أبرزها أزمة شركتي أرون وورلد كوم في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد دفع في ذلك العالم للاهتمام بالحاكمية المؤسسية (بن درويش، ٢٠١٣).

تظهر أهمية الحاكمية المؤسسية فيما يلي:

١- تحقيق ضمان النزاهة والحيدة لكافة العاملين في الشركات بدءاً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى العاملين فيها، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الرقابة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

٢- محاربة الفساد الداخلي في الشركة وعدم السماح بوجوده او عودته مرة اخرى عن طريق إدارة المراجعة الداخلية بالشركة، ووضع استراتيجيات مناهضة للفساد وخاصة الرشوة.

٣- تفادي وجود أية أخطاء عمدية او انحراف متعمد ومنع استمراره سواء كانت الرقابة منصبة على المخالفات الإدارة أو المالية.

٤- محاربة الانحراف وعدم السماح باستمراره، وذلك لضمان نجاح الشركة وحصول صغار المساهمين على عائد مناسب وكذلك تدفق التمويل للشركة.

٥- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن باستخدام النظم الرقابية التي تمنع حدوث مثل هذه الأخطاء بما يتفق وأحكام القانون ومعايير المراجعة.

٦- تحقيق الإستفادة القصوى من نظم الرقابة الداخلية وتحقيق فعالية الإنفاق وربطه بالإنتاج حتى يمكن الوقوف على مدى سلامة التصرفات المالية (علم الدين،٢٠١٦).

٧- تحقيق أعلى قدراً من الفعالية لمراقبي الحسابات والتأكد من كونهم على درجة الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين بوصفهم يقومون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالرقابة بالداخلية على الشركة، من هذا المنطلق أولتهم قواعد الحاكمية المؤسسية اهتماما لكونهم يمارسون رقابة الأرقام على الشركة الخاضعة لرقابتهم.

وعلى أية حال فالحاكمية المؤسسية تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بأسلوب علمي يؤدي الى توفير أطر عامة لحماية أموال المساهمين، وتحقيق نظام بيانات ومعلومات عادلة وشفاف يحقق انسياب هذه البيانات والمعلومات بما يحقق توافر النزاهة في الأسواق ولأصحاب المصالح وتوفير أداة جيدة للحكم على أداء مجلس إدارة الشركات وإمكانية محاسبتهم (خضر، ٢٠١٢).

٨- تطوير نظم الإنذار المبكر لاكتشاف المخاطر الرقابية الهامة وخاصة مخاطر المشروعات المستحدثة.

٩- تطوير وتنمية مهارات وقدرات العاملين من خلال التدريب المستدام.

١٠- بناء الثقة بين الشركة وأصحاب المصالح فالشركة ذات الحاكمية المؤسسية الجديدة تمتاز بالشفافية بين أصحاب المصالح المتعارضة.

١١- تعظيم الوقت المخصص لدراسة الاستراتيجيات وفرص النمو واحتياجات النشاط وذلك بإيجاد نوع من التعاون بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية القائمة على تنفيذ الإستراتيجية.

١٢- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها مراقبة إدارة الشركة لتوفير ضمانات لمساهمي الأقلية على أية حال يمكن القول أن الإطار القانوني للرقابة على الأسواق الثانوية المعمول به في أمريكا أكفئ مثال يمكن الاحتذاء به لمراقبة سوق المال (سليمان، ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٥ مزايا الحاكمية المؤسسية:

١- توفير مصادر التمويل:

تؤدي الحاكمية المؤسسية الى كسب ثقة المتعاملين في الأسواق وإقدامهم على الاستثمار في أنشطة الشركة التي تطبق قواعد الحاكمية المؤسسية فهناك علاقة طردية بين الحاكمية المؤسسية وجذب الاستثمارات حيث يمكن من خلال الحاكمية المؤسسية تخفيض تكلفة رأس المال من هروب رؤوس الأموال من خلال مكافحة الفساد وتوفير مصادر متنوعة للتمويل.

فمن الملاحظ أن المستثمرين يقومون بصفة مستمرة بتقييم أداء الشركات التي يرغبون في استثمار أموالهم فيها، ومن ثم إنهم يحجمون عن الشركات التي يتصف أداؤها بعدم الوضوح وعدم الدراية بالمخاطر السوقية وبطبيعة الأنشطة التي توجه اليها الاستثمارات من قبل مجلس الإدارة، فمجلس الإدارة يلعب دوراً فعالاً في توفير مصادر التمويل وتعددها ونزاهة الرقابة حيث يعتمد بصفة اساسية على السياسات التي يتخذها، وعلى دور الشفافية والإفصاح لا سيما عن المعلومات والقرارات التي تهم جميع من لهم علاقة بالشركة من مساهمين ودائنين ومستثمرين(علم الدين،٢٠١٦).

٢- تدعيم تنافسية الشركة:

الواقع العملي يبصر بأن اتجاه الشركات المقيدة بالبورصة، وكذلك المؤسسات المالية إلى تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية يؤدي الى تدعيم القوة التنافسية لتلك الشركات والمؤسسات المالية إذ أن تدفق الأموال في الشركة يترتب عليه زيادة الحافز لديها على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنافس وسعيها وراء الحصول على حصة أكبر في الأسواق فالحاكمية المؤسسية تؤهلها لإدارة المخاطر وزودها بأفراد مؤهلين لاتخاذ القرارات الرشيدة ومواجهة التحديات العديدة التي تتعرض لها مما يؤدي الى زيادة قيمتها وإقدام العاملين عليها (بن الزاوي ونعمون، ٢٠١٢).

٣- ضمان وتوفير الأمان للمستثمرين والمساهمين:

واظهرت دراسة Person (٢٠١٥)هناك علاقة وثيقة بين الحاكمية المؤسسية وأداء الشركة المالي فالإدارة الرشيدة للشركة تؤثر بحكم اللزوم على الأداء المالي لها، فالحاكمية المؤسسية تساعد الشركة على تحقيق الأرباح ودعم سعر الأسهم وزيادة حصة الشركة السوقية، فالحاكمية المؤسسية بهذه المثابة توفر الحد الأدنى من الأمان لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بأنشطة الشركة وحسن مراقبة إدارتها، حيث ينظر إليها باعتبارها الوسيلة أو الأداة التي يمكن من خلالها كبح جماح الإدارة وتحقيق التوازن بين المصالح المختلفة، مع تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة.

٢-٦ آليات الحاكمية المؤسسية

للحاكمية المؤسسية مجموعة من الآليات منها آليات داخلية وآليات أخرى خارجية.

الآليات الداخلية للحاكمية

يتضمن مفهوم الحاكمية المؤسسية آليات رقابية داخلية تعمل على تحقيق أهداف الشركة، وتتمثل هذه الآليات الداخلية لحاكمية الشركات فيما يلي(بشير وتقرارات،٢٠١٨):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التدقيق الداخلي:

١- مفهوم التدقيق الداخلي:

يعرف التدقيق الداخلي على أنه: "نشاط تقييمي مستقل يجسد داخل الشركة يهدف إلى مراجعة العمليات كخدمة للإدارة وهي وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى".

كما يعرف التدقيق الداخلي على أنه" نشاط وظيفي تقيمي مستقل يؤسس داخل الشركة لتقييم أنشطتها، ومدى تطابق الأنظمة المالية والمحاسبية فيها، وكذلك إلتزام العاملين في كافة المستويات الإدارية بالسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة لزيادة الفاعلية وتحسين الأداء، ويهدف التدقيق الداخلي عموماً الى تقييم نظام الرقابة الداخلية بأقل التكاليف وتقديم الدعم والمعلومات للإدارة العليا"(بشير وتقرارات، ٢٠١٨).

وعرف أيضا بأنه" نشاط مستقل وهادف، يوفر للشركة ضماناً بخصوص درجة التحكم في عملياتها، ويقدم نصائح لتحسينه، كما يساهم في خلق القيمة، فهو يساعد الشركة على تحقيق اهدافها من خلال عمل منهجي لتقييم عمليات إدارة المخاطر، الرقابة والحاكمية المؤسسية وتقديم اقتراحات لتدعيم فعالية الإجراءات المتخذة"(أبو النصر، ٢٠١٥).

ويرى الباحث من التعريفات السابقة أن التدفق الداخلي هو نشاط داخلي مستقل وله علاقة بالإدارة العليا للشركة يضمن الرقابة الفعالة على الأنشطة المحاسبية والمالية والأنشطة الأخرى للشركة ويقوم بتحسين الأنشطة التي توجد فيها نقاط ضعف ويقترح نصائح لتصحيح الاختلالات التي تظهر من خلال إعداد تقارير دورية ومن خلال هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التقارير يمكن للإدارة العليا للشركة حل مختلف المشاكل التي تعيق السير الحسن لأنشطتها ومن ثم ضمان المحافظة على أصول الشركة من الهدر وسوء الاستخدام والحفاظ على أموال الملاك ورعاية مصالح الجهات ذات العلاقة.

٢- التدقيق الداخلي ودوره في الحاكمية المؤسسية:

تطرقت الاتجاهات الحديثة في المراجعة إلى أن التدقيق الداخلي يدعم بنسبة كبيرة الحاكمية المؤسسية ويتضح ذلك من حيث الرقابة على تحقيق الأهداف التي تسطِّرها الشركة أو في تقييم الخطط والسياسات الإدارية والأدوات المعتمدة لتحقيق الأهداف المخطط لها، وفي هذا أكد معهد المدققين الداخليين الأمريكي على التدقيق الداخلي أن له دور في دعم الحاكمية المؤسسية وذلك من خلال محورين، المحور الأول يتمثل في تقييمه لجميع الهياكل والإجراءات بالحاكمية المؤسسية(بن درويش، ٢٠١٣)، وقد عدد المعهد مجموعة من الأمور المتعلقة بالحاكمية المؤسسية نذكر منها(علم الدين، ٢٠١٦):

- الأمور التي تتعلق بدور مجلس إدارة الشركة، إذ يمثل التدقيق الداخلي وظيفة توجيهية للمجلس، ويقدم من خلاله بمعلومات محاسبية ومالية عن أحوال الشركة بصدق.

- تدقيق السياسات المتعلقة بالجوانب السلوكية والأخلاقيات التنظيمية وتعزيزها بالتوصيات المكملة ومراجعة وصول التعليقات إلى جميع الموظفين بالشركة.

- العمل على الاهتمام بالمكافآت والتعويضات التي يحصل عليها العمال والموظفون من أعضاء الإدارة العليا للشركة ومدى مناسبة هذه المكافآت والتعويضات على حسب جهودهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبذولة، وما إذا كان هناك استغلال موارد الشركة لأغراض ذاتية، والمرتقب من ذلك الحد من ممارسة الإدارة العليا في التصرف في الأرباح الصافية للشركة.

ويرى الباحث أن التدقيق الداخلي يلعب دوراً هاماً في تفعيل تطبيق الحاكمية المؤسسية وفي تقديم كشوفات مالية ذات خصائص نوعية ويمكن الوثوق فيها، هذه الخصائص تعد من أهم ما يحتاجه المساهمين المحتملين، مما يكسب ثقتهم في مخرجات النظام المحاسبي السليم والخالي من الحيل المحاسبية التي تجعل المستثمرين يتراجعون عن استثمار مدخراتهم من الأموال، كما أن العلاقة بين التدقيق الداخلي والحاكمية المؤسسية تعد علاقة وطيدة والتدقيق الداخلي يعد أحد الركائز الأساسية في تجسيد نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات من خلال المصادقة على الأعمال المحاسبية والإشهاد على أنها تعتبر مصدر معلومات يعتمدها متخذو القرار سواء داخل الشركة أو خارجها.

٣- مجلس الإدارة كآلية داخلية في الحاكمية المؤسسية:

تطرقت معظم الدراسات في مجال الحاكمية المؤسسية لأهمية مجلس الادارة في تفعيل الحاكمية المؤسسية في الشركات لما له أهمية في الحد من التصرفات التي يمارسها المسيرون داخل الشركة والتي تسيطر على القرارات المتخذة داخل الشركة، لذا اعتبرت أن مجلس الإدارة أداة لحل النزاع القائم بين المسيرون والملاك وهو ما تصبو إليه نظرية الوكالة، كما يعتبر مجلس الإدارة وسيلة رقابية داخلية تسعى إلى الحفاظ على مصالح المساهمين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجهات ذوي مصلحة بالشركة وقد يتخذ مسيرو الشركة قرارات تتعارض مع مصالح الملاك لكن بوجود مجلس الإدارة يحد من المخاطر التي تعيق أهدف الملاك وتوجيه الشركة نحو المسار الناجح إذ يعتبر البعض من الباحثين أن مجلس الإدارة الأداة المثلى لتفعيل الحاكمية المؤسسية إذ يراقب سلوك المسيرون ويشرف على الهيئات التنفيذية ومحاسبتهم، ومسألتهم عن الأعمال الممارسة والتي تؤثر على أداء الشركة وأهدافها، وتعظيم قيمتها كما يعتبر وسيلة اتصال بين أعضائه والمديرين الفرعيين كما يضمن هذا الاتصال توصيل المعلومات في الوقت المناسب لدراسة اتخاذ القرار واقتراح بدائل متاحة للجهات المسؤولة عن اتخاذ القرار (حسام الدين،٢٠١٤).

كما يتولى مجلس الإدارة جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارتها ويجب ان يدير المجلس مهماته بمسؤولية وأن يحدد الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التقليدي وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البث فيها وترفع الإدارة التنفيذية تقارير دورية عن ممارستها للصلاحيات المفوضة، كما يسعى مجلس الإدارة على التأكد من وضع إجراءات لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل الشركة وخاصة الجوانب المالية والقانونية فضلا عن التدريب وتوفير المعلومات الوافية عن شؤونها للأعضاء حيث التزام مجلس الإدارة للشركة يؤدي بجودة الحاكمية المؤسسية ويمكن تقييمها بكفاءة عالية(عبد الله، ٢٠١٣).

ولكي يضمن مجلس الإدارة وظيفته الرقابية والإشراف فقد يعتمد على ثلاثة لجان تتكون من أعضاء الغير تنفيذيين وهذه اللجان متمثلة فيما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– **لجنة التدقيق:** لقد تم الاهتمام مؤخرا بلجنة التدقيق من قبل المنظمات المهنية والهيئات العلمية العالمية والمحلية المختصة في مجال الحاكمية المؤسسية والباحثين الأكاديميين، وهذا بعد الانهيارات التي تعرضت لها الشركات العالمية الكبرى، ويعود هذا الاهتمام للمساهمة التي تقوم بها لجنة التدقيق كوسيلة من الوسائل التي تعزز من الحاكمية المؤسسية وفي دعم الموثوقية والشفافية في التقارير المالية التي تفصح عنها شركات المساهمة، وكذلك مساهمتها في دعم المدققين الخارجيين في استقلالهم فضلاً عن مساهمتها في ضمان تفعيل المبادئ التي جاءت بها مختلف الهيئات الدولية والمحلية في مجال الحاكمية المؤسسية(Al Daoud. Et,al,2015).

وعند الحديث عن التدقيق الداخلي وتطوره للعمل كأحد وسائل الدعم والإسناد لحاكمية الشركات عندها ينبغي التطرق الى لجان التدقيق التي تلعب دوراً هاماً في الحاكمية المؤسسية ، ويمكن تصوير لجنة التدقيق "Audit Committee" على أنها: لجنة منبثقة من مجلس الإدارة، تتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة ويفضل أن تكون لديهم خبرات مالية ومحاسبة أو على الأقل البعض منهم، وتعد لجنة التدقيق من ركائز الحاكمية المؤسسية . وهناك آراء عديدة تربط نجاح الحاكمية المؤسسية بنجاح لجان التدقيق في أداء عملها بشكل سليم في الشركات، وإن أي فشل سواء في دور أو عضوية او كفاءة أو إلتزام لجنة التدقيق يؤدي الى أحداث فجوة في تطبيق الحاكمية المؤسسية وصعوبة الحصول على نتائج سليمة عند تطبيقه. (سلام، ٢٠١٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن إنشاء التدقيق في الشركات أدى إلى العديد من المنافع لقسم التدقيق داخل الشركة وبخاصة للتدقيق الداخلي، للجنة التدقيق تقوم باختبار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير احتياجات هذا القسم والاجتماع المستمر مع القائمين بالتدقيق الداخلي لحل المشاكل التي قد تنشأ بين المدققين الداخليين ومجلس الإدارة أو الإدارة بكل مستوياتها، وفي هذا الصدد أكدت بحوث علمية وجود علاقة تكاملية بين لجان التدقيق والتدقيق الداخلي، والتأكيد على أهمية لجان التدقيق في زيادة فاعلية التدقيق الداخلي من خلال زيادة فاعلية المدققين الداخليين وتدعيم استقلالهم، ومن ناحية أخرى فإن وجود لجان التدقيق سوف يمكن المدققين الداخليين من زيادة تفاعلهم مع المدقق الخارجي باعتبار أن أحد مسؤوليات لجنة التدقيق هو التنسيق وزيادة الاتصال بين المدقق الخارجي والمدققين الداخليين بالشكل الذي يساعد كلا الطرفين بالوفاء بالتزاماته ومسؤولياته وزيادة إمكانية الاعتماد على المعلومات والتقارير المالية والتي ينتجها النظام المحاسبي في الشركة(عبد الغني وتلي، ٢٠١٢).

– **لجنة المكافآت:** لجنة المكافآت هي لجنة منبثقة من مجلس الإدارة ودورها غير تنفيذي كما تساعد مجلس الإدارة في تحمل المسؤولية في الالتزام بالمبادئ التي تدعم الحاكمية المؤسسية وتتمثل وظيفة هذه اللجنة تحديد المكافآت التي يحصل عليها مجلس الإدارة وأعضائه وكذلك النواب التنفيذيين والمستشارين العامون، كما يصرون على الالتزام بالمهام الأخرى التي تنسد لهم من قبل مجلس الإدارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– **لجنة التعيينات:** يتمثل مهام لجنة التعيينات في مساعدة مجلس الإدارة بعرض آرائهم واقتراحاتهم فيما يخص تسيير وتنمية الموارد البشرية للشركة وتجتمع اللجنة على الأقل مرة واحدة في السنة لتحديد جداول الرواتب والترقيات والمكافآت العينية والحقوقية النقدية وكذلك التخطيط لاحتياجات الشركة للموارد البشرية ومدى توفر رواتبهم دون الإسراف والهدر في أموال الشركة أي تفاديها للبطالة المقنعة وتخصيص مناصب عمل دون حاجة الشركة للموظفين والعمال(عبد السلام، ٢٠١٦).

كما يمكن لمجلس الإدارة في الشركة تشكيل لجان أخرى غير اللجان المذكورة سابقاً ونذكر منها ما يلي(عبد المطلب، ٢٠١٢):

– لجنة الشركات التابعة: لجنة الشركات التابعة هي لجنة تنفيذية مفوضة من مجلس الإدارة ومسؤولة عن توجيه مراقبة الشركات التابعة للشركة الأم، كما تتولى بالاشتراك مع مجالس إدارات الشركات وضع والتأكد من تنفيذ كافة الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بها.

– لجنة العمليات وتكنولوجيا المعلومات: لجنة العمليات وتكنولوجيا المعلومات هي لجنة تابعة لمجلس الإدارة تساعد المجلس في الإشراف على قطاعي العمليات وتكنولوجيا المعلومات وتقوم اللجنة بصياغة الإستراتيجية الخاصة بالقطاعين مع تحديد المخاطر المتعلقة بهما، كما تقوم اللجنة باعتماد الاستثمارات الخاصة بتلك المشروعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أنه لكي يقوم مجلس الإدارة بتحقيق أهداف الملاك والإدارة والجهات التي لها صلة بالشركة يجب أن يشكل على الأقل ثلاثة لجان فرعية لكل لجنة مهامها الخاصة والتي يحددها مجلس إدارة الشركة على أن يكون بعض الأعضاء في هذه اللجان أعضاء في مجلس الإدارة لمتابعة كل التطورات والمهام التي تقوم بها هذه اللجان حيث يعتبروا هؤلاء الأعضاء همزة وصل بين اللجان الفرعية المذكورة ومجلس إدارة الشركة ويصهرون على الرقابة الفعالة على قرارات اللجان، وتوجد بعض اللجان الأخرى التي يمكن لمجلس الإدارة تشكيلها بالإضافة للجان السابقة مثل لجنة المخاطر ولجنة الإستراتيجية ولجنة التنمية المستدامة ولجنة النزاهة هذه اللجان يمكنها مساعدة مجلس الإدارة في بعض القضايا التي تراها مهمة والتي من شأنها تحسين أداء الشركة ورفع الكفاءة الإقتصادية أي دعم مبادئ الحاكمية المؤسسية.

ويرى الباحث أن عمل لجان التدقيق يتلخص في الإشراف الفعال على عملية إعداد التقارير المالية وإظهار هذه التقارير بجودة وكفاية عالية، وكذلك العمل على حماية حقوق حملة الأسهم وأصحاب المصلحة، ومن الواضح انه لكي تكون لجان التدقيق فعالة في إشرافها على عملية إعداد التقارير المالية فإنها لا يمكن ان تعمل من فراغ، ونظراً لأن هذه اللجان تعتمد على المعلومات التي تقدم إليها من الإدارة المالية العليا وموظفي التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين للقيام بمسؤولياتها لذا فمن المهم أن تقوم هذه اللجنة بخلق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حوار مفتوح وحر وصريح ومنتظم مع كل من أولئك المشاركين مع هذه اللجان في العمل، وفي الواقع فإن المحاسبة المالية وعملية إعداد التقارير المالية ذات الجودة العالية التي تمثل الهدف النهائي للعملية لا يمكن ان تنتج إلا من خلال الاتصالات الفعالة بين أولئك المشاركين فيها.

٢-٧ الاحتيال المالي

٢-٧-١ مفهوم الاحتيال المالي أشكاله ودوافعه

دأب الباحثون في تناولهم لهذا الموضوع وضع تعاريف لغوية واجتماعية وجنائية لمفهوم الاحتيال، أعرض لما رأيته منها يرتبط ببحثي على النحو الاتي:

الاحتيال المالي هو" الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (إدارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية"(غنيم،٢٠١٥).

ويعرف بأنه إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس (محمد،٢٠١٢).

أما تعريف منظمة الشفافية العالمية فهو (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص) أما تعريف صندوق النقد الدولي علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد) (حماد،٢٠١٠).

يعرف دليل مكافحة الاختلاس والاحتيال المالي وإرشادات الرقابة الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي لعام ٢٠٠٨ الاحتيال المالي على أنه:

"أية ممارسة تنطوي على استخدام الخداع للحصول المباشر أو غير المباشر على أشكال الاستفادة المالية لمرتكبي الجريمة، أو تسهيل ذلك لغيره لتؤدي إلى شكل من الخسارة للطرف الذي تعرض للاحتيال"

ويرى الباحث انه في إطار هذا البحث يمكن أن ينظر إلى الاحتيال المالي بأنه التلاعب بالمعلومات التي تستخدمها الشركات. وهذا التلاعب بالتقارير المالية أو الميزانيات والذي يتيح للمدراء أو الشركات إظهار صورة مغلوطة وكاذبة للوضع المالي للشركة.

٢-٧-٢ أشكال الاحتيال المالي

أن الاحتيال يعتبر من أكثر الجرائم تعقيداً وأسرعها تطوراً في جميع أنواع الأنشطة سواء حكومية او تجارية. ويترتب على وقوع الاحتيال اضرار مادية ومعنوية ملموسة على كافة المستويات، ومما لا شك فيه ان ذلك يجعل من استراتيجيات ادارة الاحتيال في الوقت الحاضر لها اهتمام خاص لدى القيادات العليا والتنفيذين في المنظمات الكبرى للحفاظ على المال العام والوقاية من الخسائر المترتبة على الاعمال والاضرار الناجمة من عمليات الاحتيال(الشمري،٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتيال يأخذ اشكالا مختلفة بما في ذلك السرقة والاختلاس وسوء التصرف في الأموال وأهمها الاحتيال المالي الذي يتضمن احتيال المدراء والاحتيال في نظام المعلومات الإدارية. ويمكن تعريف الاحتيال المالي بأنها "ممارسة تنطوي على استخدام الخداع للحصول المباشر او غير المباشر على شكل من اشكال الاستفادة لمرتكب الجريمة او تسهيل ذلك لغيره لتؤدي الى شكل من اشكال الخسارة للطرف الذي تعرض للاحتيال." فعلى سبيل المثال، ان يتم تقديم بيانات للمؤسسة ومعالجتها في انظمتها الآلية من أجل تقديم دليل على الكفاءة ونمو في الأعمال للاستفادة منها في جهات اخرى بصورة غير شرعية. ومن أجل تجنب مثل هذه الحالات يجب على الإدارة ان تصمم وتنفذ اجراءات للتخفيف من تلك مخاطر. فإجراءات تخفيف عمليات الاحتيال هو مزيج من المهام المختلفة بما في ذلك سبيل المثال لا الحصر: فهم عناصر الاحتيال، نظام رقابة داخلية فعالة، التزام القيادات الإدارية بالانفتاح والصدق والنزاهة والممارسات الأخلاقية، ان تكون الاتصالات فعالة، مهارة التيقن، فهم توجيهات مجلس الإدارة، فهم توجيهات المديرين (عمر،٢٠١٢).

وتوجد أشكال كثيرة للاحتيال المالي ولكن أهمها الاتي (نصر والسيد،٢٠١٢):

أ-الرشوة

تعتبر الرشوة بلا منازع أبرز أنواع الاحتيال المالي، بل من أهم أدوات الاحتيال على الإطلاق. وتنتشر الرشوة في كل مناطق العالم وتأخذ أشكالا متعددة، وتتأرجح مستوياتها وانتشارها بدرجات متفاوتة بين الدول والشعوب وطبقات المجتمع. وقد تسمى بأسماء أخرى لتخفيف وقعها على الأنفس والإيحاء بقانونيتها كتسميتها بالعمولة أو النصيب أو الأتعاب. ويتم بموجبها تقاضي مبالغ مادية مقابل إنجاز أعمال بطريقة نظامية، أو تجاوز الأنظمة واللوائح، أو تفضيل دافعي الرشا في المشتريات والمبيعات والمشاريع الحكومية والخاصة، أو التوظيف، أو التمويل الحكومي والخاص، أو في تحصيل الضرائب والرسوم ومستحقات المؤسسات والأفراد. وتنتج عن الرشوة جوانب سلبية كثيرة، أهمها رفع تكاليف الأعمال، وتعطيل المصالح العامة والخاصة، والحد من المنافسة. فالشركة (أو الشخص)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تكسب عقودا بالرشوة تلغي قوى المنافسة في السوق وتدمر الوظائف في الشركات النزيهة المطبقة لأصول الأمانة في أعمالها. وتدمر الرشوة على الأمد الطويل نفس الشركات التي تشهد هذه الممارسات الإجرامية. فالذين يسمحون بالرشا والاحتيال في مؤسساتهم يشوهون نظرة موظفيهم للمسموح والممنوع ويشجعون الممارسات الإجرامية داخل مؤسساتهم وضدها مما يدمرها في آخر الأمر. وتحاول دول العالم بشتى الطرق الحد من الرشوة ويعتبر بعضها أن فتح حسابات غير شرعية لاستخدامها في الرشوة أو الاحتيال في المستقبل جريمة بحد ذاتها لأنه يؤسس للاحتيال في المستقبل.

ب – تضارب المصالح

ينشأ تضارب المصالح من وجود مصلحة للموظف المسؤول في القطاعين الخاص والعام قد تؤثر بصورة فعلية أو محتملة في أداء عمله، أو بعبارة أخرى قد يستفيد الموظف من مركزه في تحسين وضعه المعاشي أو الاجتماعي. وهذا يشمل المنافع التي تعود للعائلة أو الجماعة أو القبيلة أو العرق أو المحيط الجغرافي أو الأصدقاء أو مع المؤسسات التي يتعامل معها الشخص المسؤول أو عائلته. ولهذا تفرض قيود على التوظيف أو التعامل مع الموظفين السابقين أو اللاحقين وتجنب العمل في الوظائف التي تتعارض مع الوظيفة الحكومية أو العلاقة مع أي مؤسسة خاصة لها تعاملات مع جهة العمل (Lary, Taylor,2012)

ج– إساءة استخدام المركز الحكومي أو الخاص والموارد الحكومية والخاصة

ويشمل هذا استخدام الوظيفة والمركز الحكومي أو الخاص في تجاوز الأنظمة المالية والإدارية للموظف المعني، أو أحد أقاربه، أو أصدقائه، أو في تبادل المصالح أو الحصول على منافع مالية غير مستحقة مثل استخدام السيارات الحكومية والخاصة للأغراض الخاصة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للموظف أو من يفضله، واستخدام الأدوات، والمعدات، والمباني، والتسهيلات الحكومية والخاصة لأغراض غير الأغراض المسموح بها.

د – عدم تطبيق الأنظمة الحكومية وأنظمة الشركات

استخدام المركز الحكومي أو الخاص في تجاوز بعض الأنظمة الحكومية أو أنظمة الشركات الداخلية أو استخدام هذه الأنظمة كوسيلة لتعطيل المعاملات المالية أو أعمال المؤسسات والجهات الأخرى من أجل الابتزاز والحصول على منافع وفوائد مالية وغير مالية للأشخاص المعنيين بتطبيق الأنظمة أو أقاربهم أو أصدقائهم. وينبغي على المكلفين بتطبيق الأنظمة والإجراءات الحكومية والخاصة أن يكونوا ملمين بهذه الأنظمة وقادرين على تطبيقها وتفسيرها بصورة سليمة لكيلا يتم تشويه هذه الأنظمة واستغلالها من قبل الفاسدين (Harris, Artur ,2013)

هـ – الهدايا

ويأتي الاحتيال هنا عن طريق السعي وراء أو تلقي أو قبول أي هدايا أو مميزات من أي شخص أو جهة خاصة أو عامة يمكن أن تؤثر في نزاهة العمل أو سير المعاملات المالية، بما في ذلك السلع والخدمات أو تخفيضاتها ودعوات السفر والعشاء أو بعض الخدمات الأخرى التي قد تستغل للتأثير على الموظفين.

و – سرقة أو نهب المال العام والخاص

وتتم سرقة أو نهب المال العام والخاص عن طريق قيام المتنفذين أو التعاون مع آخرين لأخذ الأموال والممتلكات مباشرة من خزائن الدولة أو الشركات أو المؤسسات الخاصة أو ودائعها أو نهب أملاكها أو تحميل الدولة والشركات والمؤسسات ديونا خاصة أو المبالغة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعويضات والاحتيال في قضايا الدعم والتحويلات والمنافع الحكومية والخاصة أو عدم دفع القروض الحكومية والخاصة.(Ehikioya,2009).

ي- الابتزاز

حيث يقوم الفاسدون بابتزاز حاجة المراجعين إلى إنجاز معاملاتهم والحصول على مستحقاتهم للحصول على منافع نقدية أو غيرها. (الشمري،٢٠١١)

ر- التزوير

يزور الفاسدون المستندات والتواقيع وذلك للحصول على منافع ذاتية أو رفع قيم المعاملات المالية أو الشركات أو خفضها.

ز- التلاعب واستخدام المعلومات الداخلية

يتلاعب الفاسدون بالمعلومات والتعاملات المالية (كالنجش) في الأسواق أو يتعمدون نشر الشائعات والمعلومات الكاذبة أو استخدام المعلومات الداخلية في القطاعين الخاص والعام للحصول على مكاسب مالية. وقد يتم التلاعب بالأنظمة والقيود المالية من خلال إنشاء شركات أو مصارف وهمية أو ذات أغراض محددة باختراق الأنظمة، وذلك لتسهيل التحايل على القوانين المالية وجني أرباح غير مشروعة، وقد كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة عن تلاعب كبير في الأسواق المالية أدى إلى حدوثها.(Ramly, Abdul ,2010).

ع- غسيل الأموال

وهو استخدام وسائل مالية مشروعة لتغطية التعاملات المالية الممنوعة أو غير النظامية لتضليل السلطات الرسمية وشرعنه الأموال الفاسدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٧-٣ دوافع ظهور الاحتيال المالي

لا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات ما لم يتم تشخيص أسبابها وبواعث نشؤها. وقد حدد البنك الدولي World Bank مجموعة من الأسباب لظهور الاحتيال المالي أبرزها ما يأتي (Zaman,et,al,2011) :

أ- تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الاحتيال هي نفسها.

ب- وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.

ج- حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من اجل السيطرة على مؤسسات الدولة .

د- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.

هـ - توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الاحتيال.

إضافة إلى ما تقدم، يمكن تحديد ثلاثة أبعاد لأسباب حدوث الاحتيال المالي وهي:

- البعد السياسي، تتمثل أسباب الاحتيال الإداري والمالي بالإرادة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الاحتيال، ولا تمتلك المبادرات لمكافحته، فإنها حتى وان أعلنت عن إصلاحات، فإنها تبقى من قبيل العبث، ويصبح من ثم وجود المصلحين بلا معنى، حتى وان توفرت لديهم الجدية والرغبة الصادقة في الإصلاح. وبدون الإرادة السياسية فان مواجهة الاحتيال ستقتصر على الشكل ليس إلا، ويبقى دور المصلحين مقتصرا على المناشدات والنداءات والتمنيات التي لا تغني ولا تسمن من جوع. وان غياب الإرادة السياسية يؤدي إلى غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية. وعند هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذاتي لمحاربة الاحتيال تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي. كما تتعطل إلى حد بعيد أدوات الرقابة في الدولة ويخبو وازع المساءلة والمحاسبة، حيث إن الحكومة لا تحاسب الإدارة مع علمها بالاحتيال المستشري في أوصالها، وان يد القضاء لا تطول المسؤولين في الدولة مهما قيل أو عرف أو شاع عنهم، وان هيئات الرقابة تكون معطلة أما بفعل شدة الاحتيال الذي يتجاوز في أبعاده قدرتها، أو لان دم الاحتيال اخذ يدب في عروق بعضها(ناصر والنعيمي،٢٠١٢).

- البعد الاقتصادي، يتمثل في البطالة وتدني الرواتب والأجور وتباين الدخول بشكل كبير وانخفاض مستو المعيشة بشكل عام، فضلا عن غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة وكثرة الصفقات التجارية المشبوهة او الناتجة عن عمليات السمسرة يحتل الاحتيال المالي فيها حيزا واسعا(محمد،٢٠١٢).

- البعد الاجتماعي، يتجلى عندما يغدو لكل شيء ثمن يقاس بالدنانير ، وعندما يغدو للقيام بواجب وظيفي معين ثمن، ولإجراء معاملة مع إدارات الدولة ثمن، ولتصريف أعمال الحكم ثمن، وللكلمة في وسائل الإعلام ثمن، ولحكم القضاء في بعض الحالات ثمن . وعندما يصبح لكل شيء ثمن، فان الاحتيال قد أضحى في حياتنا العامة من صلب ثقافة المجتمع وبذلك يكون المجتمع في هذا الحال قد ابتلي بما نسميه ثقافة الاحتيال، وعندما يكون الاحتيال من صلب ثقافة المجتمع يصعب علاجه. فالاحتيال لا ينتج إلا مزيدا من الاحتيال، والفاسد لا يرى في الاحتيال عيبا ، وهنا يشكل الاحتيال طوقا يحتاج إلى من يكسره بقوة خارقة(حماد،٢٠١٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٧-٤ التحري عن الاحتيال المالي

ينطوي الاحتيال على آثار بالغة الخطورة ، مدمرة للمجتمع ، وبوصفه يمثل احد أشكال السرقة العامة للثروة الوطنية، فانه يتسبب في تسرب الأموال العامة بطرق غير مشروعة إلى جيوب مرتكبي الاحتيال، وغالبا ما تجد طريقها إلى خارج البلد، بدلا من توظيفها داخل البلد لجلب المنفعة العامة .وان الاحتيال كالجرثومة الخبيثة تفترس الحكم الجيد وتقوض أركانه، وتدمر الشرعية السياسية، وتغتصب حقوق المواطنين العاديين وتهمشهم في الحياة السياسية، بل يسهم في تشويه القرار الاقتصادي والسياسي، وتكون الخيارات والقرارات خاطئة ، فتتسبب في تحويل الخدمات من الفئات التي هي بأمس الحاجة إليها إلى جماعات المصالح المكتسبة (النور،٢٠١١).

وعندما يستشري الاحتيال في المجتمع ويتحكم به، تهتز أركان الحكم وتنقص سيادة القانون ويتمادى مرتكبو الاحتيال في البحث عن وسائل أخرى جديدة للحصول على مزيد من الأموال بطرق غير مشروعة، وعندما يتحكم الاحتيال بالمجتمع ويضرب أطنابه فيه ، تدخل البلاد في حلقة مفرغة، حيث يغذي الاحتيال في إطارها نفسه بنفسه، وعندها يتعذر السيطرة عليه بسهولة. وللاحتيال المالي مظاهر متعددة وآثار خطيرة(عيسى،٢٠٠٨) .

أ – مظاهر الاحتيال المالي

للاحتيال المالي مظاهر وتجليات سياسية ومالية وإدارية وأخلاقية.

ففي الجانب السياسي، يتجلى الاحتيال في الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية وفقدان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتفشي المحسوبية. ويتمثل بالانحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالأزلية أو كونه الأوحد أو الأعظم أو المنظر، أو بيع المبادئ الموضوعة في أدبيات المنظمة للكتل الدولية أو الإقليمية القومية لسبب أو أكثر كالخيانة والتواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغط وغيرها .

وفي الجانب المالي، يتمثل الاحتيال بالانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية. وتتجسد مظاهر الاحتيال المالي بالرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي والمحسوبية في التعيينات والمراكز الوظيفية(Al Daoud,2015) .

أما الاحتيال الإداري، فانه يتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية التي تصدر عن الموظفين العموميين أثناء تأديتهم لمهام عملهم، وتتجسد مظاهر الاحتيال الإداري في التسيب لدى الموظفين وعدم احترام الوقت وتمضيته في أمور لا علاقة لها بمهام الوظيفة واستحقاقاتها، وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار العمل وغيرها .

وفي الجانب الأخلاقي، يتمثل الاحتيال بالانحرافات الأخلاقية والسلوكية التي يقوم بها الموظفين، والمتعلقة بسلوكهم الشخصي وتصرفاتهم المتمثلة باستغلال الوظيفة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة وممارسة المحسوبية دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة عند تعيين الموظفين(الحيزان،٢٠٠٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – آثار الاحتيال المالي

إن للاحتيال المالي تكلفة، وخاصة في الشركات العامة، حيث يتم الحصول على مكاسب مالية وامتيازات أخرى على حساب المجتمع. وتتمثل تكاليف الاحتيال المالي في الزيادة المباشرة التي تطرأ على تكلفة المعاملة، ومن ثم على السعر الذي يدفعه المستهلك للسلع أو المستفيد من الخدمات التي تقدمها الجهة التي تدفع الرشوة. إن الزيادة في التكلفة لا تعد بأي حال من الأحوال الجانب الأكثر خطورة من الجوانب الأخرى، فعندما يكون احتمال الحصول على مكاسب شخصية عنصرا من العناصر، فانه يتحول سريعا ليكون العنصر الأوحد الهام في المعاملة، مع إزاحة عناصر التكلفة والنوعية، وموعد وكيفية التسليم، وجميع الاعتبارات القانونية الأخرى جانبا عند الموافقة على منح العقود. وينتج عن ذلك اختيار موردين غير مناسبين، أو مقاولين غير ملائمين، بالإضافة إلى شراء السلع غير المناسبة. وبناء على ذلك يتم إعطاء الأولوية للمشروعات غير الضرورية على حساب الأولويات الوطنية الهامة بدون سبب سوى تمكين متخذي القرار الحكوميين من الحصول على رشاوى كبيرة وسريعة. وبصفة عامة يمكن تلمس بعض الآثار الاقتصادية للاحتيال ومنها (كلثوم،٢٠١٤):

- يساهم الاحتيال في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها.
- للاحتيال أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، فقد أثبتت الدراسات إن الاحتيال يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها، وبالتالي يسهم في تدني حجم الضرائب ومن ثم تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يرتبط الاحتيال بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بشكل مستمر مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع (ميخائيل،٢٠١٣).

٢-٨ أهمية حوكمة القطاع البنكي

تتلخص أهمية الحاكمية المؤسسية في القطاع البنكي في النقاط التالية (أبو شهيب وآمال، ٢٠١٣):

- تعتبر حوكمة البنوك نظام بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك من خلال تخفيض تكاليف المدخلات وتعظيم أرباح المخرجات.

- تمثل الحاكمية المؤسسية الجيدة في البنوك عنصراً رئيسياً في تحسين الكفاءة الاقتصادي والعكس إن كانت الحاكمية المؤسسية سيئة فإنها يمكن أن تؤثر على الاستقرار الإقتصادي والمالي، وخير دليل على ذلك ما حصل في الأزمة المالية الآسيوية (بهراوة وبوكروشة، ٢٠١٥).

- للبنك المركزي دور في تعزيز وتشجيع الحاكمية المؤسسية في البنوك التجارية وذلك بسبب تطبيق الحاكمية المؤسسية الجيدة التي تقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي وكذلك بسبب اختلاف البنوك التجارية عن غيرها من شركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل مخاطر، إضافة إلى كون هذه البنوك مسؤولة عن المحافظة على أموال الغير أي المودعين، ونتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوراق المالية، فإن وجود الحاكمية المؤسسية مسألة مهمة وضرورية لهذه البنوك، كما يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان التأكد من أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك، تدار بشكل سليم، وأن لدى البنك المسؤولة القانونية للتأكد من ذلك، بمعنى لابد من تكوين سياسات إدارة المخاطر، والتأكد والمصداقية على مثل هذه السياسات.

– خلق وتعزيز الثقة بين المودعين وحملة الأسهم من جهة والإدارة التنفيذية العليا من جهة أخرى.

– تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنوك يساهم في حماية أموال المودعين وصغار المساهمين بشكل خاص.

– تعتبر الحاكمية المؤسسية في البنوك من شروط ومواصفات عمليات التصنيف، البنك الذي يلتزم بالمعايير الدولية يمكن تصنيفه بسهولة، مما يعزز من ثقة المؤسسات المصرفية الدولة به وبأدائه.

– تسهيل عمليات التدقيق والرقابة من قبل السلطات النقدية ومن مؤسسات التقييم والتصنيف الدولية(بشير وتقرارات، ٢٠١٨).

ويمكن القول أن الحاكمية المؤسسية تلعب دور مهم في عملية الحاكمية المؤسسية وذلك من خلال محورين:

– المحور الأول: إنها شركات مساهمة عامة رائدة في مجال الحاكمية المؤسسية وذلك من خلال تبنيها وتطبيقها لمبادئ ومفاهيم الحاكمية المؤسسية.

– المحور الثاني: إنها تشكل إحدى أدوات التغيير الأساسية تجاه تبني وتطبيق مفاهيم ومبادئ الحاكمية المؤسسية من قبل الشركات كونها المزود الرئيسي للتمويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن البنوك التجارية نفسها قد ينقصها تطبيق مفهوم الحاكمية المؤسسية بشكل كلي او نتيجة لعدم توفر الوعي الكامل بأهمية الحاكمية المؤسسية لدى مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية، كما أن المنافسة بين البنوك تدفعها إلى التخلي عن تطبيق مفهوم الحاكمية المؤسسية بهدف الحفاظ على الحصة السوقية وتحقيق المزيد من الأرباح(Schilit.2013).

كما أن هناك العديد من الأسباب التي تستوجب ضرورة أن تطبق النشاط البنكي قواعد ومبادئ الحاكمية المؤسسية حيث تشير العديد من الدراسات إلى أهم تلك الأسباب:

– الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء، وعدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات الأعضاء.

– إيجاد الهيكل الذي تحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.

– الرقابة والتعديل للقوانين الحاكمة في أداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس الإدارة والمساهمين ممثلين في الجمعية العمومية للشركة.

– تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

– تمكين الشركة من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.

– إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين واطلاعهم بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.

– الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي العادل وإرساء قواعد الشفافية المالية.

– التحول إلى نظام اقتصاديات السوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– إمكانية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستمرة.

– اتساع حجم المشروعات مما يجعل فصل الإدارة عن الملكية.

– المساهمة في انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود.

– ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، مما أدى إلى حصول الأزمات الإقتصادية.

– كما تتوقع المؤسسات البنكية التي تطبق الحاكمية المؤسسية أن تخفض في تكلفة الأموال، وذلك لجذب المستثمرين على نطاق أوسع، ومعظم المستثمرين هم الذين يسعون لاستثمار الطويل الأجل.

– كما أنه من المتوقع أن تتحسن إدارتها في مجالات مثل إستراتيجية المؤسسة، علاوة على أنها تضمن أن الاستحواذ والدمج يتم لأسباب عملية سليمة، وإن منح مكافآت العاملين فيها مبنية على أساس تميز الأداء(بشير وتقرارات، ٢٠١٨).

ومن الأهمية بمكان أن تقلل المؤسسة من احتمالات تعرضها للمخاطر المختلفة بما في ذلك تعرضها للدعاوي القانونية، كما أن المؤسسة إذا تصرفت بمسؤولية وبعدل يمكن أن تبني علاقات مثمرة وطويلة المدى مع كل أصحاب المصلحة بما في ذلك الدائنين والعاملين والعملاء والموردين.

٢-٩ الدراسات السابقة

٢-٩-١أولاً: الدراسات العربية

١. **دراسة (العروس،٢٠١٧) دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة الى تحليل دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقام الباحث بإجراء الدراسة على عينة مكونة من ٦٧ مدقق داخلي ومجلس ادارة ومدقق خارجي في ٣٢ مؤسسة مالية في الجزائر. وتوصل الباحث الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين دور أليات حوكمة الشركات (مجلس الادارة، الرقابة الداخلية، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي) ، ومكافحة الغش المالي والمحاسبي بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية من جهة أخرى، وأوصى الباحث بضرورة زيادة فاعلية دور آليات الحوكمة في مكافحة الغش المالي والمحاسبي.

٢. **دراسة (عبد السلام، ٢٠١٦) بعنوان قياس أثر حوكمة الشركات فى كشف الفساد المالي والإداري: دراسة ميدانية**

هدفت إلى دراسة وتحليل ظاهرة الغش والفساد المالي والإداري في المجتمعات وكيفية تفعيل آليات الحوكمة الداخلية والخارجية في الحد من تلك الظاهرة وذلك لتجنب الخسائر الضخمة والكبيرة التى تنتج من انتشار وتوغل الفساد فى المجتمعات وآثاره الوخيمة على كافة مناخ الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اتبع الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، تكون مجتمع الدراسة الشركات الليبية المدرجة في سوق ليبيا المالي، وقام الباحث باستقراء بعض القوائم المالية للشركات وتوزيع استبانة على ١٥ شركة ليبية، حيث قام بتوزيع ١٥ استبانة لكل شركة وبلغ مجموع الاستبانات الموزعة ٢٢٥ استبانة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج فى ضوء الدراسة النظرية والميدانية وهى على النحو التالي:

جاءت استجابات المستقصي منهم حول آليات الحوكمة الداخلية والخارجية بوجود اتفاق بين الأطراف الداخلية والخارجية للحوكمة على وجود تأثير لآليات الحوكمة على كشف والحد من الغش والفساد المالي والإداري، ولكنه هذا الاتفاق لم يصل إلى درجة عالية، واوصى الباحث بضرورة نشر مفاهيم ومبادئ الحوكمة وآليات الحوكمة في المجتمع الليبي لما لها من دور كبير في الحد من الفساد المالي والإداري .

٣. **دراسة (غنيم،٢٠١٥) دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي دليل ميداني من البيئة السعودية**

تهدف هذه الدراسة إلى تعميق المعرفة بالدور الذي تقوم به لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات، في تفعيل المراجعة الداخلية والخارجية، وتقييم وادارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وانعكاس ذلك على الحد من ومواجهة الفساد المالي في منشآت الأعمال والبنوك .واعتمد الباحث، كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج التحليلي للتوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفروض النظرية الواردة في الدراسة، باستقصاء آراء رؤساء وأعضاء لجان المراجعة بالبنوك السعودية .ومراقبي الحسابات القانونيين من خلال تصميم قائمة الاستبيان المكونة من خمس مجموعات من الاسئلة وتم اختيار عينة مكونة من ٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رئيس لجنة مراجعة ومراجعين خارجيين وتم اختبار فروض البحث، باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المتنوعة، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يلى:

١- قدمت الدراسة دليلا ميدانياً على أهمية الدور الذى تلعبه لجان المراجعة في تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية، وتدعيم استقلالية المراجع الخارجي، وتحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز الثقة في البيانات المالية المنشورة.

وقدم البحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة أن يتضمن نظام التدريب في الشركات والبنوك بالمملكة العربية السعودية، برامج تدريب خاصة لتدعيم وتنمية القدرات المالية والمحاسبية والفنية والسلوكية لأعضاء لجان المراجعة باستمرار، للقيام بمسؤولياتهم ومهامهم على أكمل وجه.

٤. دراسة (عبد الغني وتلي،٢٠١٢) بعنوان فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري.

يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية حوكمة الشركات في اقتصاديات البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء، إظهار خطورة الفساد المالي والإداري، وما يتركه من آثار كبيرة على الاقتصاد والمجتمع بأسره، وإثبات مدى فعالية الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة في الحد من الفساد المالي و الإداري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعتمد الباحث، كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في البنوك السعودية، وكذلك المراجعين الخارجيين المعتمدين، وقد تم اختيار(العينة الأولى)ممثلة من رئيس لجنة المراجعة واثنين من أعضائها من كل بنك، وبالتوالي فقد تم توزيع ٣٦ استبانة عليهم، أما بالنسبة للعينة الثانية فتمثلت بالمراجعين الخارجيين المعتمدين وبلغت ٣٠ استبانة.

وتوصل البحث الى أن ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشكلات التي تنشأ نتيجة تضارب المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المالكين ، والتي من أبرزها مشكلة الفساد المالي والإداري إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح والآليات التي تعمل على حماية مصالح المالكين وبقية أصحاب المصالح ، وذلك بالحد من التلاعب المالي والإداري الذي يحصل في هذه الشركات من قبل الإدارات، وقد أوصى الباحث بضرورة التنسيق والتعاون المستمر بين لجان المراجعة وكلاً من المراجع الداخلي والخارجي للكشف عن حالات الفساد المالي والإداري.

٥. **دراسة (محمد ،٢٠١٢) بعنوان " دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري"**

تهدف هذه الدراسة الى ايضاح أهمية مفهوم حوكمة الشركات والدور المنتظر منه في العمل على التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية (المراجعة الداخلية، الرقابة الداخلية، لجان المراجعة ،..إلخ) والخارجية (المراجعة الخارجية، ..الخ)، للحد من الفساد المالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والإداري المستشري في الشركات سواء في القطاع العام أو الخاص، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات التجارية في الجزائر، وقام الباحث باختيار عينة مكونة من ٢٠ شركة حيث قام بتوزيع (١٢١) استبانة على مراقبي الحسابات واعضاء مجلس الادارة، ولجان التدقيق التابعة للشركات.

وتوصلت الدراسة إلى أن الآليات الرقابية الداخلية والخارجية تعمل في تعزيز الإشراف على الأنشطة والمعاملات المالية والإدارية ومراقبة مدى مطابقتها لمتطلبات الممارسات الإدارية والمالية القانونية، كما أن عمل هذه الآليات مع بعضها وفق متطلبات حوكمة الشركات يزيد من مصداقية وعدالة النتائج المحققة من هذه الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من مخاطر الفساد الإداري والمالي والحد منها، وعليه توصي هذه الورقة البحثية على العمل في تفعيل هذه الآليات الرقابية وفق متطلبات حوكمة الشركات من خلال تحديد أدوار كل من هذه الآليات وتوضيح نقاط التعامل فيما بينها – التنسيق – في الشركات سواء المنتمية إلى القطاع العام أو الخاص.

١-٩-٢ ثانيا: الدراسات الأجنبية

دراسة (In'airat,2015) بعنوان The Role of Corporate Governance in Fraud Reduction – A Perception Study in the Saudi Arabia Business Environment

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغرض من هذه الدراسة هو التحقيق في الدور المتصور لحوكمة الشركات في الحد من مستوى الاحتيال. ويدرس ثلاثة مكونات رئيسية لحوكمة الشركات (المراجعة الداخلية، والرقابة الداخلية، والمراجعة الخارجية). تم استخدام دراسة استقصائية لـ ١٦٠ من المديرين التنفيذيين الذين حصلوا على معدل استجابة يبلغ ٤٣,٨٪. واتبع الباحث المنهج التحليلي، تشير النتائج الرئيسية لتحليل الانحدار إلى أنه من بين مكونات حوكمة الشركات الثلاث، يعتبر التدقيق الداخلي الأكثر أهمية في الحد من مستوى الاحتيال. ويشير التحقيق المتعمق لأبعاد المكونات (الوجود والتنفيذ والفعالية) إلى أن بُعد الفعالية هو الأكثر أهمية في الحد من مستوى الاحتيال، واوصت الدراسة بزيادة الاعتماد على التدقيق الداخلي لما يضفيه من مصداقية ويقلل من الاحتيال.

١. دراسة (Person,2015) بعنوان The Relation between the New Corporate governance Rules and the Likelihood of Financial Statement Fraud

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين احتمال وجود غش بالقوائم المالية ومتغيرات لحوكمة الشركات، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام دراسة استقصائية لـ ٨٤ من أعضاء لجنة المراجعة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه ينخفض احتمال الغش في القوائم المالية عندما تتكون لجنة المراجعة من مديرين مستقلين، وعندما يكون أعضاء لجنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجعة ليسوا أعضاء في مجالس إدارات شركات أخرى، واوصت الدراسة بالعمل على تفعيل جميع لجان حوكمة الشركات لتقليل احتمالية الغش والتلاعب في القوائم المالية.

دراسة(Arshad,2014) بعنوان Disclosure of Corporate Governance Structure and the Likelihood of Fraudulent Financial Reporting

الغرض من هذه الدراسة هو دراسة العلاقات بين هيكل حوكمة الشركات واحتمال الإبلاغ المالي الاحتيالي. تستند إمكانية الإبلاغ المالي الاحتيالي على دمج نموذج Beneish M-score ونموذج Z-score الخاص بـ Altman. يتم فحص هذه العلاقات بناءً على تحليل المحتوى للتقارير السنوية لـ ٢٢٧ شركة مسجلة في ماليزيا لعام ٢٠١٠-٢٠١١. تقدم نتائج هذه الدراسة دليلاً على أن فعالية هيكل حوكمة الشركات تقلل من احتمالية الإبلاغ المالي الاحتيالي. وأوصت الدراسة أن الهيكل الفعال لحوكمة الشركات له دور بالغ الأهمية في تعزيز مصداقية التقارير المالية.

دراسة (Habib ,Azim,2013 بعنوان Corporate Governance and the Value-Relevance of Accounting Information: Evidence from Australia

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين حوكمة الشركات والقيمة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في استراليا، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم الاعتماد على المتغيرات ذات العلاقة بحوكمة الشركات (مجلس إدارة الشركة ولجنة التدقيق والمدقق الخارجي) وقد تم قياس معامل التحديد الإحصائي (R^2) المعادلة المشتقة من معامل انحدار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سعر الأسهم على المكاسب والقيم الدفترية بأتباع أطار عمل تقييم مبين على نموذج Ohlson المحاسبي، وقد بينت النتائج إن الشركات التي تملك هيكل حوكمة يظهر معلومات محاسبية ذات قيمة عالية، كما بينت النتائج أيضا أن متغيرات الشركة الاقتصادية محددات مهمة للقيمة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية، واوصت الدراسة بزيادة الاعتماد على هيكل الحوكمة في الشركات الاسترالية لدوره الكبير في اضفاء الثقة على المعلومات المحاسبية.

دراسة Fooladi & Farhadi, بعنوان (Corporate Governance And Audit Process) (٢٠١٢

هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات وعملية التدقيق من خلال مراقبة جودة عملية إعداد التقارير المالية للتقليل من التباين القائم بين المديرين وأصحاب المصالح، ولاستكمال الدراسة اتبعت الدراسة المنهج الوصفي وأجريت مقابلة مع اثنين من المحاسبين القانونيين لمعرفة تصورات وآراء الخبراء في عملية التدقيق وتأثرها بمجلس الإدارة ومدى تطبيق مبادئ الحوكمة، وخلصت الدراسة إلى أن المدققين ينظرون إلى أن مجلس الإدارة بأنه يتحكم في عملية التدقيق ومهما تم التخطيط لها إلا ان مجلس الإدارة له الدور الأهم في تدقيق الحسابات ويبقى له نفوذ هذا ما يتفق مع نظرية الوكالة في انتهازية الوكلاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واوصت الدراسة بزيادة دور المدققين في عملية تدقيق الحسابات ومراقبة عملية اعداد التقارير المالية.

٢-٩-٣ ملخص الدراسات السابقة

في ما يلي ملخص الأهداف واهم نتائج الدراسات السابقة

ملخص الدراسات العربية

الرقم	اسم الدراسة	عنوان الدراسة	اهداف الدراسة	نتائج الدراسة
١	العروس،٢٠١٧	دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	هدفت هذه الدراسة الى تحليل دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين دور أليات حوكمة الشركات (مجلس الادارة، الرقابة الداخلية، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي) ، ومكافحة الغش المالي والمحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من جهة أخرى، وتفسير هذه العلاقة بأنه إذا زادت فعالية دور الآليات تزيد عملية المكافحة والعكس صحيح اذا قلت فعالية دور آليات حوكمة الشركات سيؤدي إلى انتشار مظاهر الغش وتوسعها.
٢	عبد السلام، ٢٠١٦	بعنوان قياس أثر حوكمة الشركات فى كشف الفساد المالي والإدارى: دراسة ميدانية	هدفت إلى دراسة وتحليل ظاهرة الغش والفساد المالى والإدارى فى المجتمعات وكيفية تفعيل آليات الحوكمة الداخلية والخارجية فى الحد من تلك الظاهرة	جاءت استجابات المستقصى منهم حول آليات الحوكمة الداخلية والخارجية بوجود اتفاق بين الأطراف الداخلية والخارجية للحوكمة على وجود تأثير لآليات الحوكمة على كشف والحد من الغش والفساد المالي والإداري، ولكنه هذا الاتفاق لم يصل إلى درجة عالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣	غنيم،٢٠١٥	دور لجـــــان المراجعــة كأحــد آليات الحوكمة في مواجهــة الفســاد المـــالي دليـــل ميداني من البيئة السعودية	تعميق المعرفة بالدور الذى تقوم بـه لجـان المراجعـة كأحـد آليـات حوكمــة الشــركات، فــي تفعيــل المراجعــة الداخليــة والخارجيــة، وتقيــيم وادارة المخــاطر المرافقــة لإعداد التقارير المالية، وانعكاس ذلك على الحد من ومواجهة الفساد المالي في منشآت الأعمال والبنوك	عدم وجـود فـروق ذات دلالـة احصائية بين آراء افراد عينة الدراســة، حــول دور لجــان المراجعة كأحد آليات الحوكمة فــي مواجهــة ظــاهرة الفســاد المـــالي منشـــآت الأعمـــال والبنوك
٤	محمد ،٢٠١٢	دور حوكمـــــــة الشـــركات فـــي التنســـيق بـــين الآليـــات الرقابيـــة الداخلية والخارجية للحـد مـن الفسـاد المالي والإداري	إبراز أهمية حوكمة الشركات في اقتصـــاديات البلـــدان المتقدمـــة والناميـة علـى حـد سـواء، إظهـار خطورة الفساد المالي والإداري، وما يتركــه مــن آثــار كبيــرة علــى الاقتصاد والمجتمع بأسره، واثبات مــدى فعاليــة الآليــات الداخليــة والخارجية للحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري	يؤدي الالتزام باليات الحوكمة وقواعـدها مـن قبـل الشـركات إلـى الحـد مـن الفسـاد المـالي والإداري فيهـا وزيـادة كفـاءة أدائهـا ، وبالتـالي زيـادة ثقـة المســـتثمرين المحليـــين والأجانب بالشركات، وبالتالي يزيـد مـن قـدرتها علـى جـذب الاستثمار وما ينتج عنه من تنمية لاقتصاد البلد.
٥	عبـــد الغنـــي وتلـــي، ٢٠١٢	فعاليــة الحوكمــة ودورهـا فـي الحـد من الفساد المـالي والإداري	إبراز أهمية حوكمة الشركات في اقتصـــاديات البلـــدان المتقدمـــة والناميـة علـى حـد سـواء، إظهـار خطورة الفساد المالي والإداري، وما يتركــه مــن آثــار كبيــرة علــى الاقتصاد والمجتمع بأسره، واثبات مــدى فعاليــة الآليــات الداخليــة والخارجية للحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري	يؤدي الالتزام باليات الحوكمة وقواعـدها مـن قبـل الشـركات إلـى الحـد مـن الفسـاد المـالي والإداري فيهـا وزيـادة كفـاءة أدائهـا ، وبالتـالي زيـادة ثقـة المســـتثمرين المحليـــين والأجانب بالشركات، وبالتالي يزيـد مـن قـدرتها علـى جـذب الاستثمار وما ينتج عنه من تنمية لاقتصاد البلد.

ملخص الدراسات الأجنبية

الرقم	اسم الدراسة	عنوان الدراسة	اهداف الدراسة	نتائج الدراسة
١	Person,2015	The Relation between the New Corporate governance Rules and the Likelihood of Financial Statement Fraud	هـدفت هـذه الدراسـة إلـى اختبـار العلاقـة بـين احتمـال وجـود غـش بـالقوائم الماليـة ومتغيرات لحوكمة الشركات	يـنخفض احتمـال الغـش فـي القوائم الماليـة عنـدما تتكون لجنـة المراجعة من مـديرين مسـتقلين, وعنـدما يكـــون أعضـــاء لجنـــة المراجعــة ليســوا أعضــاء فـــي مجـــالس إدارات شـركات أخـر ، وعـدم وجود علاقة بين كل من اسـتقلال مجلـس الإدارة, وخبـرة لجنـة المراجعـة, واستقلال لجنة التعيينات , واحتمال الغش في القوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢	In'airat, 2015	The Role of Corporate Governance in Fraud Reduction - A Perception Study in the Saudi Arabia Business Environment	التحقيق في الدور المتصور لحوكمة الشركات في الحد من مستوى الاحتيال. ويدرس ثلاثة مكونات رئيسية لحوكمة الشركات (المراجعة الداخلية، والرقابة	أنه من بين مكونات حوكمة الشركات الثلاث ، يعتبر التدقيق الداخلي الأكثر أهمية في الحد من مستوى الاحتيال
٣	Arshad,2014	Disclosure of Corporate Governance Structure and the Likelihood of Fraudulent Financial Reporting	دراسة العلاقات بين هيكل حوكمة الشركات واحتمال الإبلاغ المالي الاحتيالي	ان فعالية هيكل حوكمة الشركات تقلل من احتمالية الابلاغ المالي الاحتيالي. تشير هذا النتائج الى ان الهيكل الفعال لحوكمة الشركات هو امر بالغ الاهمية في تعزيز مصداقية التقارير المالية
٤	Azim& Habib، ٢٠١٣	Corporate Governance and the Value-Relevance of Accounting information: evidence from Australia	فحص العلاقة بين حوكمة الشركات والقيمة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في استراليا	الشركات التي تملك هيكل حوكمة يظهر معلومات محاسبية ذات قيمة عالية
٥	Fooladi & ٢٠١٢ Farhadi,	Corporate Governance And Audit Process	هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات وعلمية التدقيق من خلال مراقبة جودة عملية اعداد التقارير المالية للتقليل من التباين القائم بين المدرين واصحاب المصالح	ان المدققين ينظرون الى ان مجلس الادراة بانه يتحكم في عملية الت١دقيق ومهما تم التخطيط لها الا ان مجلس الادراة له الدور الاهم في تدقيق الحسابات ويبقى له نفوذ هذا مع مايتفق مع نظرية الوكالة في انتهازية الوكلاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١٠ أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تكوين الإطار النظري وتصميم منهج وأداة الدراسة، والاستفادة من نتائجها وكذلك التوصيات وبناء الاستبانة، والاستفادة من خبرات الباحثين في طرق تناولهم لمشاكل بحثهم ومصادر معلوماتهم وطريقة عرضهم وتحليلهم للمعلومات.

٢-١١ ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

من خلال عرض والتعقيب على الدراسات والأبحاث السابقة، نلاحظ أنه يوجد اختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها، ولكن يمكن القول أن كل دراسة من الدراسات السابقة اتسمت بخاصية معينة حيث أن كل واحدة منها تناولت الموضوع من زاوية أكثر من زوايا موضوعنا، أنه كما حاولنا الربط بين مختلف أفكار وأهداف هذه الدراسات من أجل التوصل إلى وضع إشكالية بحثنا والتي تهدف إلى معرفة آليات الحاكمية المؤسسية وأثرها في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية ويمكن تلخيص مميزات هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في النقاط التالية :

١- إبراز أهم العوامل المحددة لعمل آليات الحاكمية والتي تحد من الاحتيال المالي.

٢- أن هذه الدراسة سوف تركز على أدوات الحاكمية المؤسسية وأثرها في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية وهذا الأمر الذي لم تتطرق له أي من الدراسات السابقة في حدود علم الباحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

٣-١ المقدمة

٣-٢ منهجية الدراسة

٣-٣ أساليب جمع البيانات ومصادرها

٣-٤ مجتمع وعينة الدراسة

٣-٥ أداة الدراسة

٣-٦ صدق الدراسة وثباتها

٣-٧ ثبات أداة الدراسة

٣-٨ الأساليب الإحصائية المستخدمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

٣-١ مقدمة

يتناول هذا الفصل بيان منهجية الدراسة، موضحاً أساليب جمع البيانات ومجتمع وعينة الدراسة، واختبارات صدق أداة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار فرضياتها. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعتبر أكثر ملائمة للدراسة في ضوء الأهداف التي يسعى اليها.

٣-٢ منهجية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على منهجية وصفية تحليلية تتجلى من خلال الاعتماد على أدبيات المحاسبة من كتب وبحوث لها علاقة مباشرة بموضوع البحث.

وأيضاً من خلال الاعتماد على دراسة ميدانية يتم من خلالها تحليل النتائج واختبار الفرضيات باستخدام الاختبارات الاحصائية الملائمة في برنامج التحليل الاحصائي Statistical Package for The Social Sciences(SPSS) من أجل التوصل الى النتائج اللازمة وتقديم التوصيات.

٣-٣ أساليب جمع البيانات ومصادرها

اعتمدت الدراسة على جمع البيانات اللازمة من المصادر الأتية:

أ. **المصادر الثانوية:** وتشمل الكتب والدوريات العلمية، ورسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. المصادر الأولية: تم تطوير إستبانه لجمع البيانات الأولية للدراسة، وقد اشتملت على قسمين رئيسيين (ملحق رقم (١))

٣-٤ مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة المصارف التجارية العراقية المدرجة في بورصة العراق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة الميدانية والتي بلغت (٢٤) مصرف المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية، وتمثلت وحدة المعاينة في مجلس الادارة والمدققين الداخليين ولجنة التدقيق في المصارف التجارية العراقية.

وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة مكونة من (١٠) مصارف تجارية وهي(مصرف بغداد، التجاري العراقي، سومر التجاري، الخليج التجاري، اشور الدولي للاستثمار، المنصور للاستثمار، الاتحاد العراقي، المتحد للاستثمار، دار السلام للاستثمار، بابل)، أي بنسبة (٤١,٦٧%) من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع الاستبانة على مجلس الادارة والمدققين الداخليين ولجنة التدقيق في المصارف، وقد تم توزيع (١٣٠) إستبانه على أفراد العينة، حيث بلغ عدد الاستبانات المستردة (١١٢)، وقد تم استبعاد (٢٢) استبانة بسبب التحيز الواضح كوجود إجابة واحدة على الاسئلة جميعها أو لنقص المعلومات، وقد بلغت عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (٩٠) إستبانه، وبهذا تكون نسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستجابة (٦٩%) من عدد الاستبانات التي وزعت على العينة، كما هو موضح في الملحق رقم(٤).

٣-٥ أداة الدراسة

استخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وهو مقياس فئوي مكون من خمس درجات (٥-١) لتحديد درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات أداة الدراسة، وتحويلها إلى بيانات كمية يمكن قياسها إحصائياً، وتم إعطائها الأوزان النسبية الظاهرة في جدول رقم(٣).

جدول رقم (١)

مستوى الموافقة ودرجتها وفق مقياس ليكرت الخماسي

مستوى الموافقة	درجة الموافقة	الوزن النسبي
موافق بشدة	٥	%١٠٠
موافق	٤	%٨٠
محايد	٣	%٦٠
غير موافق	٢	%٤٠
غير موافق بشدة	١	%٢٠

وقد اعتمد الباحث ثلاثة مستويات لبيان مدى الاستخدام، وذلك لتفسير النتائج الخاصة بالاستبانة وذلك على النحو التالي (سيكاران،٢٠١٣):

- المستوى المنخفض: إذا بلغ الوسط الحسابي من ١,٠٠- ٣٣.٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المستوى المتوسط: إذا بلغ الوسط الحسابي من ٢,٣٤- ٣,٦٧
- المستوى المرتفع: إذا بلغ الوسط الحسابي من ٣,٦٨-٥.

٣-٦ صدق الدراسة وثباتها

تم التأكد من صدق محتوى الأداة المستخدمة في الدراسة من خلال عرض الدراسة على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس، انظر (ملحق رقم ٢) ,وذلك لإبداء الرأي في كل مجال من مجالات الدراسة، وصياغة الفقرات ومدى ارتباطها بالمجال، إذ تم تعديل بعض الأسئلة وحذف بعضها انسجاماً مع مقترحات المحكمين وملاحظاتهم، حتى أصبحت الاستبانة بصورتها النهائية مكونة من (٢٦) فقرة كما هو مبين في ملحق رقم (١) .

٣-٧ ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات الأداة، تم حساب الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا ، والجدول أدناه يبين هذه المعاملات، واعتبرت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة.

جدول (٢)

معامل الاتساق الداخلي

المجالات	الاتساق الداخلي
مجلس الإدارة	٠,٨٢
لجنة التدقيق	٠,٨٦
التدقيق الداخلي	٠,٨٤
الاحتيال في الكشوفات المالية	٠,٧٤
الكلي	٠,٩٠

٣-٨ الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام البيانات الإحصائية ذات الصلة لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) وهي كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ-**أساليب الإحصاء الوصفي** : متمثلة بالتكرارات والنسبة المئوية.

١. **الوسط الحسابي(Statistical Mean)** الذي يعد من المؤشرات الأكثر أهمية لقياس النزعة المركزية، ويستخدم على نطاق واسع في الدراسات، وسيستخدم لقياس متوسط الإجابات في عينة استبانة الدراسة .

٢. **الانحراف المعياري(Standard Deviation)** لمعرفة درجة تشتت القيم عن وسطها الحسابي

ب-**اختبار (Cronobuch Alpha)** ويستخدم هذا الاختبار لقياس الثبات الداخلي لأسئلة الاستبانة ومصداقيتها .

ج- اختبار الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression : لاختبار أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع والمتمثل في الاحتيال المالي.

د- اختبار الانحدار الخطي البسيط Simple Regression : لاختبار تأثير كل متغير مستقل على حدة في المتغير التابع والمتمثل في الاحتيال المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

عرض النتائج

٤-١ المقدمة

٤-٢ الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة

٤-٣ نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

٤-٣-١ أولاً: النتائج المتعلقة بالمتغيرات المستقلة: آليات الحاكمية المؤسسية

٤-٣-٢ ثانياً: النتائج المتعلقة بالمتغير التابع: الاحتيال المالي

٤-٤ نتائج اختبار فرضيات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

عرض النتائج

٤-١ المقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية ومناقشتها في ضوء أهداف وأسئلة وفرضيات الدراسة، وسوف يتم البدء بتقديم وصفاً تفصيلياً لخصائص عينة الدراسة الديمغرافية، ثم الانتقال بعد ذلك إلى اختبار فرضيات الدراسة. وينتهي هذا الفصل بتقديم ملخص لنتائج الدراسة وأبرز توصياتها.

٤-٢ الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة:

يبين الجدول رقم (٣) الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة والمكونة من سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وهي على النحو التالي:

جدول رقم (٣)
توزيع الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية (%)
سنوات الخبرة	من ١-اقل من ٥ سنوات	11	12.3
	من ٥- اقل من ١٠ سنوات	21	23.3
	من ١٠- اقل من ١٥ سنة	30	33.3
	١٥ سنة فأكثر	28	31.1
	المجموع	90	%١٠٠
المؤهل العلمي	بكالوريوس	28	31.1
	ماجستير	45	50.0
	دكتوراه	17	18.9
	أخرى يرجى ذكرها.....	--	--
	المجموع	90	%١٠٠
التخصص العلمي	محاسبة	27	30.1
	ادارة الاعمال	13	14.4
	نظم المعلومات المحاسبية	17	18.9
	اقتصاد	20	22.2
	علوم مالية ومصرفية	13	14.4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	أخرى يرجى ذكرها	--	--
	المجموع	**90**	**%١٠٠**

يتضح من خلال تحليل النتائج الموضحة في الجدول رقم(٣) ما يلي :

يبين الجدول أعلاه أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من ذوي الخبرات الطويلة، حيث بلغت نسبتهم حوالي(٣٣,٣%) ، وهؤلاء يملكون خبرات ما بين من ١٠- اقل من ١٥ سنة، مما يدل على قدرة هؤلاء الأفراد على استيعاب فقرات الاستبانة ، لما لهم من خبرات سابقة في مجال عملهم.

يبين الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة كانوا من حملة الدرجة العلمية الماجستير أي ما نسبته (٥٠%) من العينة، بينما بلغ عدد المبحوثين من الدكتوراه (١٧) فرداً وبنسبة بلغت (١٨,٩%)، في حين كانت نسبة المبحوثين من حملة درجة البكالوريوس (٣١,١%). وتشير هذه النتائج إلى توافر الكوادر البشرية ذات المؤهل العلمي العالي في المصارف التجارية العراقية.

يبين الجدول أعلاه أن معظم أفراد عينة الدراسة هم ممن تخصصهم العلمي محاسبة حيث بلغ عددهم (٢٧)، وبلغت نسبتهم (٣٠,١%) ، في حين تدنت نسبة المبحوثين من تخصص العلوم المالية والمصرفية وإدارة الاعمال حيث بلغ عددهم (١٣) وبنسبة (١٤,٤%) وهذا يشير الى اغلبية افراد العينة هم من المزاولين لمهنة المحاسبة والذين تتوفر لديهم القدرة على العمل المحاسبي.

٤-٣ نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وقد تم استخراج جميع المتوسطات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة الخاصة بمتغيراتها والجداول التالية تبين استجابات عينة الدراسة من مجلس الادارة والمدققين الداخليين ولجنة التدقيق في المصارف التجارية العراقية على الفقرات الخاصة بكل مجال من مجالات الدراسة والتي كانت على النحو التالي:

٤-٣-١ أولاً: النتائج المتعلقة بالمتغيرات المستقلة: آليات الحاكمية المؤسسية

جدول (٤)

المتوسط الحسابي والرتبة لمجالات الدراسة

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الرتبة	مستوى التأثير
١.	مجلس الإدارة	4.082	الأولى	مرتفعة
٢.	التدقيق الداخلي	3.437	الثالثة	متوسطة
٣.	لجنة التدقيق	3.500	الثانية	متوسطة
آليات الحاكمية المؤسسية مجتمعة		٣,٦٣٠	متوسطة	

يشير الجدول السابق ان المجال (مجلس الإدارة) جاء بالمستوى المرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي له (٤,٠٨) وجاء المجال (لجنة التدقيق) بالمستوى المتوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي له (٣,٥)، وجاء المجال (التدقيق الداخلي) بالمستوى المتوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي له (٣,٤٣). وهذا يشير الى ان الاتجاه العام لعينة الدراسة تميل إلى أن آليات الحاكمية المؤسسية في الشركة لها تأثير متوسط في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (عبد السلام، ٢٠١٦) التي توصلت إلى وجود تأثير لآليات الحوكمة على كشف والحد من الغش والفساد المالي والإداري، ولكنه هذا الاتفاق لم يصل إلى درجة عالية وتتفق أيضاً مع نتيجة دراسة (العروس،٢٠١٧) التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توصلت إلى أنه إذا زادت فعالية دور الآليات تزيد عملية المكافحة والعكس صحيح اذا قلت فعالية دور آليات حوكمة الشركات سيؤدي إلى انتشار مظاهر الغش وتوسعها.

ومن اجل التعرف على هذا الأثر بشكل مفصل وكل على حده فقد كانت النتائج على النحو الآتي:

١- النتائج المتعلقة بمجلس الإدارة

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجلس الادارة مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	١	يحرص مجلس الادارة على القيام بالتحقق من استقلالية المدققين وتقديم أي اقتراحات بشأنهم من اجل الحد من التلاعب في الكشوفات المالية	4.29	.962	مرتفعة
٢	٢	يعتبر مجلس الادارة من جهات المراقبة داخل المصرف حيث يراقب الادارة، ويشرف عليها ويقوم بتقييمها لمنع عمليات التلاعب في الكشوفات المالية	4.23	.806	مرتفعة
٣	٤	يحرص مجلس ادارة المصرف على القيام باتخاذ كل الإجراءات الممكنة من اجل الحد من الاحتيال في الكشوفات المالية	4.20	.871	مرتفعة
٤	٣	ينبغي أن يكون لقرارات مجلس الادارة تأثير كبير على أداء المصرف لمنع الاحتيال في الكشوفات المالية	3.98	.838	مرتفعة
٥	٥	يتابع مجلس الإدارة سلامة البيانات المالية الصادرة عن المصرف، والتأكد من أنها تعبر بوضوح عن عدالة المركز المالي ونتائج الأعمال لمنع عمليات التلاعب في الكشوفات المالية	3.96	.902	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦	٦	يتابع مجلس الإدارة عمليات الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، وبشكل يضمن وصول المعلومات إلى جمِع الأطراف المعنية مما يحد من عمليات التلاعب في الكشوفات المالية	3.84	.864	مرتفعة
		مجلس الادارة	٤,٠٨٢		مرتفعة

يبين الجدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٣,٨٤- ٤,٢٩)، حيث جاءت الفقرة رقم (١) والتي تنص على " يحرص مجلس الادارة على القيام بالتحقق من استقلالية المدققين وتقديم أي اقتراحات بشأنهم من اجل الحد من التلاعب في الكشوفات المالية " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٩) وبدرجة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (٦) في ونصها " يتابع مجلس الإدارة عمليات الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، وبشكل يضمن وصول المعلومات إلى جمِع الأطراف المعنية مما يحد من عمليات التلاعب " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,١٦) وبدرجة مرتفعة.

وتشير هذه النتيجة إلى أن مجلس الادارة يحرص على القيام بالتحقق من استقلالية المدققين وتقديم أي اقتراحات بشأنهم من اجل الحد من التلاعب في الكشوفات المالية، كما ويعتبر مجلس الادارة من جهات المراقبة داخل المصرف حيث يراقب الادارة، ويشرف عليها ويقوم بتقييمها لمنع عمليات التلاعب في الكشوفات المالية.

وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجلس الإدارة ودوره في الحد من الاحتيال المالي قد جاءت بمستوى مرتفع إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,٠٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج المتعلقة بلجنة التدقيق

جدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بلجنة التدقيق مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	١٠	تقدم لجنة التدقيق تقريرا حول تقييمها لعمليات الاحتيال وعمليات التلاعب بالكشوفات المالية في المصرف	4.03	.748	مرتفعة
٢	١٢	ان لاستقلالية اعضاء لجنة التدقيق دور في الحد من التلاعب بالبيانات المالية	3.91	.823	مرتفعة
٣	١١	تقوم لجنة التدقيق برصد وتقييم مخاطر الاحتيال بالكشوفات المالية في المصرف واتخاذ اجراءات الحد منها	3.88	.900	مرتفعة
٤	٩	تقوم لجنة التدقيق بمتابعة الإدارة التنفيذية في تنفيذ الملاحظات الموجهة لها من المدقق الداخلي والخارجي، والتأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية	٣,٦٤	1.007	متوسطة
٥	٨	تقوم لجنة التدقيق بفحص المعلومات الواردة في تقارير مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين، والتنسيق بينهما لمنع أي عمليات احتيال في الكشوفات المالية	٣,٥٨	1.000	متوسطة
٦	٧	تقوم لجنة التدقيق بالإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية بما فيها الإشراف على السياسات والتقديرات والأحكام المحاسبية مما يعمل على الحد من الاحتيال في الكشوفات المالية	٣,٤٢	1.003	متوسطة
		لجنة التدقيق	٣,٥٠٠		متوسطة

يبين الجدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٣,٤٢- ٤,٠٣)، حيث جاءت الفقرة رقم (١٠) والتي تنص على " تقدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لجنة التدقيق تقريرا حول تقييمها لعمليات الاحتيال وعمليات التلاعب بالكشوفات المالية في المصرف " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٣) وبدرجة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (٧) في ونصها " تقوم لجنة التدقيق بالإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية بما فيها الإشراف على السياسات والتقديرات والأحكام المحاسبية مما يعمل على الحد من الاحتيال في الكشوفات المالية " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٢) وبدرجة متوسطة. وتشير هذه النتيجة إلى أن لجنة التدقيق تقدم تقريرا حول تقييمها لعمليات الاحتيال وعمليات التلاعب بالكشوفات المالية في المصرف، كما أن استقلالية اعضاء لجنة التدقيق لها دور كبير في الحد من التلاعب بالبيانات المالية.

وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بلجنة التدقيق ودورها في الحد من الاحتيال المالي قد جاءت بمستوى متوسط إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٥).

٢- النتائج المتعلقة بالتدقيق الداخلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالتدقيق الداخلي مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	١٤	إن استقلالية التدقيق الداخلي عن مجلس إدارة المصرف يمكنها من ممارسة دورها بفاعلية للحد من حالات الاحتيال في الكشوفات المالية	3.83	.871	مرتفعة
٢	١٩	يقوم المدقق الداخلي بالمتابعة للتأكد من مدى تنفيذ التصحيح المطلوب من الجهة التنفيذية وبالشكل الذي يعمل على الحد من الاحتيال في الكشوفات المالى	3.79	.843	مرتفعة
٣	١٨	ان عدم وضوح النظام الداخلي المتعلق بالرقابة والضبط دور في التلاعب بالكشوفات المالية	3.75	.954	مرتفعة
٤	١٧	ان عدم وجود انظمة ضبط ورقابة داخلية مكتوبة وواضحة للموظفين دور في زيادة عمليات الاحتيال في الكشوفات لمالية	3.35	.965	متوسطة
٥	١٦	ان لتضارب الصلاحيات في لجنة التدقيق الداخلي والإدارات الأخرى دور في عمليات الحد من الاحتيال فى الكشوفات المالية	3.02	0.971	متوسطة
٦	١٥	تستند خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر مرة كل سنة على الأقل ويتولى نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم أي عمليات احتيال في الكشوفات المالية	2.90	0.967	متوسطة
٧	١٣	ان تدعيم استقلال المدقق الداخلي وتحديد مسؤولياته وتقييم كفاءته يحد من حالات الاحتيال في الكشوفات المالية	2.82	0.988	متوسطة
		التدقيق الداخلي	٣,٤٣٧		**متوسطة**

يبين الجدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٣,٨٣-٢,٨٢)، حيث جاءت الفقرة رقم (١٤) والتي تنص على " إن استقلالية التدقيق الداخلي عن مجلس إدارة المصرف يمكنها من ممارسة دورها بفاعلية للحد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من حالات الاحتيال في الكشوفات المالية " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٣) وبدرجة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (١٣) في ونصها " ان تدعيم استقلال المدقق الداخلي وتحديد مسؤولياته وتقييم كفاءته يحد من حالات الاحتيال في الكشوفات المالية " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٨٢) وبدرجة متوسطة.

وتشير هذه النتيجة إلى أن استقلالية التدقيق الداخلي عن مجلس إدارة المصرف يمكنها من ممارسة دورها بفاعلية للحد من حالات الاحتيال في الكشوفات المالية، كما أن المدقق الداخلي يقوم بالمتابعة للتأكد من مدى تنفيذ التصحيح المطلوب من الجهة التنفيذية وبالشكل الذي يعمل على الحد من الاحتيال في الكشوفات المالي.

وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالتدقيق الداخلي ودوره في الحد من الاحتيال المالي قد جاءت بمستوى متوسط إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٤٣).

٤-٤ نتائج اختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الرئيسية

وتنص هذه الفرضية على انه:

لا يوجد أثر لآليات الحاكمية المؤسسية في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية.

ولاختبار هذه الفرضية فقد قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة الاثر حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (٨) ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٨)

الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لأثر لآليات الحاكمية المؤسسية في الحد من الاحتيال المالي

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	F	B معامل الانحدار	df درجات الحرية	Sig الدلالة الإحصائية
آليات الحاكمية المؤسسية في الحد من الاحتيال المالي	.702	.492	27.795	1.19	3 86 89	0.00

- **يكون الارتباط ذا دلالة احصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) وقيمة F الجدولية ١,٦٦٧**

يوضح الجدول (٨) أثر آليات الحاكمية المؤسسية (مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، لجنة التدقيق) في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية، وتبين أن قيمة F المحسوبة هي (٢٧,٧٩٥) فيما بلغت قيمتها الجدولية (١,٦٦٧) وبمقارنة القيم التي تم التوصل اليها في اختبار هذه الفرضية يتبين أن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية ، وان قيمة مستوى الدلالية sig بلغت (٠,٠٠) كما بلغ معامل الارتباط R (.٧٠٢) عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) ، اما معامل التحديد R2 فقد بلغ (.٤٩٢) كما بلغت قيمة درجة التأثير B (١,١٩). مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أنه " يوجد أثر لآليات الحاكمية المؤسسية في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية" وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة.

أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية المستقلة عن هذه الفرضية فإن الجداول التالية تبين النتائج التي تم التوصل اليها.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

وتنص هذه الفرضية على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) لمجلس الإدارة في الحد من الاحتيال المالي(الاحتيال في الكشوفات المالية) في المصارف التجارية العراقية

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple **Regression)** لمعرفة الأثر حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (٩).

جدول (٩)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الفرعية الأولى

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	قيمة T	B	Sig الدلالة الإحصائية
مجلس الادارة	.242	.059	٩,٩٨	2.77	0.00

- **يكون الارتباط ذا دلالة احصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) وقيمة F الجدولية ١,٦٦٧**

يوضح الجدول (٩) أثر آليات الحاكمية المؤسسية (مجلس الإدارة) في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية، وتبين أن قيمة T المحسوبة هي (٩,٩٨) فيما بلغت قيمتها الجدولية (١,٦٦٧) وبمقارنة القيم التي تم التوصل اليها في اختبار هذه الفرضية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبين أن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية ، وان قيمة مستوى الدلالية sig بلغت (٠,٠٠) كما بلغ معامل الارتباط R (٢٤٢.) عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) ، اما معامل التحديد R2 فقد بلغ (٠٥٩.) كما بلغت قيمة درجة التأثير B (٢,٧٧). مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " " يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) لمجلس الإدارة في الحد من الاحتيال المالي(الاحتيال في الكشوفات المالية) في المصارف التجارية العراقية ".

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العروس (٢٠١٧) التي أظهرت أنه إذا زادت فعالية دور الآليات (مجلس الادارة) تزيد عملية المكافحة والعكس صحيح اذا قلت فعالية دور آليات حوكمة الشركات سيؤدي إلى انتشار مظاهر الغش وتوسعها.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

وتنص هذه الفرضية على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) للجنة التدقيق في الحد من الاحتيال المالي (الاحتيال في الكشوفات المالية) في المصارف التجارية العراقية.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة الأثر حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٠)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الفرعية الثانية

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	قيمة T	B	Sig الدلالة الإحصائية
لجنة التدقيق	.338	.114	11.474	2.662	0.00

- **يكون الارتباط ذا دلالة احصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) وقيمة F الجدولية ١,٦٦٧**

يوضح الجدول (١٠) أثر آليات الحاكمية المؤسسية (لجنة التدقيق) في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية، وتبين أن قيمة T المحسوبة هي (١١,٤٧٤) فيما بلغت قيمتها الجدولية (١,٦٦٧) وبمقارنة القيم التي تم التوصل اليها في اختبار هذه الفرضية يتبين أن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية، وان قيمة مستوى الدلالية sig بلغت (٠,٠٠) كما بلغ معامل الارتباط R (.٣٣٨) عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥)، اما معامل التحديد R2 فقد بلغ (.١١٤) كما بلغت قيمة درجة التأثير B (٢,٦٦٢). مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " " يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) للجنة التدقيق في الحد من الاحتيال المالي (الاحتيال في الكشوفات المالية) في المصارف التجارية العراقية ".

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العروس(٢٠١٧) التي أظهرت أنه إذا زادت فعالية دور الآليات(لجنة التدقيق) تزيد عملية المكافحة والعكس صحيح اذا قلت فعالية دور آليات حوكمة الشركات سيؤدي إلى انتشار مظاهر الغش وتوسعها. واختلفت مع دراسة (غنيم،٢٠١٥) التي تصلت إلى احصائية بين آراء افراد عينة الدراسة، حول دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي منشآت الأعمال والبنوك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

وتنص هذه الفرضية على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) للتدقيق الداخلي في الحد من الاحتيال المالي (الاحتيال في الكشوفات المالية) في المصارف التجارية العراقية.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة الأثر حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (١١).

جدول (١١)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الفرعية الثانية

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	قيمة T	B	Sig الدلالة الإحصائية
التدقيق الداخلي	.683	.466	4.107	1.102	0.00

- **يكون الارتباط ذا دلالة احصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) وقيمة F الجدولية ١,٦٦٧**

يوضح الجدول (١١) أثر آليات الحاكمية المؤسسية (التدقيق الداخلي) في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية، وتبين أن قيمة T المحسوبة هي (٤,١٠٧) فيما بلغت قيمتها الجدولية (١,٦٦٧) وبمقارنة القيم التي تم التوصل اليها في اختبار هذه الفرضية يتبين أن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية ، وان قيمة مستوى الدلالية sig بلغت (٠,٠٠) كما بلغ معامل الارتباط R (.٦٨٣) عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) ، اما معامل التحديد R2 فقد بلغ (.٦٨٣) كما بلغت قيمة درجة التأثير B (١,١٠٢). مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " " يوجد أثر ذو دلالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للتدقيق الداخلي في الحد من الاحتيال المالي (الاحتيال في الكشوفات المالية) في المصارف التجارية العراقية ".

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العروس(٢٠١٧) التي أظهرت أنه إذا زادت فعالية دور الآليات(التدقيق الداخلي) تزيد عملية المكافحة والعكس صحيح اذا قلت فعالية دور آليات حوكمة الشركات سيؤدي إلى انتشار مظاهر الغش وتوسعها.

واتفقت أيضاً مع دراسة (In'airat, 2015) التي توصلت إلى أنه من بين مكونات حوكمة الشركات الثلاث، يعتبر التدقيق الداخلي الأكثر أهمية في الحد من مستوى الاحتيال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١ المقدمة

٥-٢ النتائج

٥-٣ التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١ مقدمة

بعد تحليل البيانات التي تم الحصول عليها حول عينة الدراسة في الفصل السابق، يأتي هذا الفصل ليوضح أهم النتائج التي تم الوصول اليها بناءً على نتائج التحليل، إضافة إلى عرض بعض التوصيات التي يرى الباحث بأنها تفيد بعض الأطراف المعنية.

٥-٢ النتائج

من خلال تحليل واختبار فرضيات الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. يوجد أثر لآليات الحاكمية المؤسسية في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية ويتمثل هذا الأثر في مجلس الادارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي والذي يساعد في الحد من الاحتيال المالي.

٢. يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) لمجلس الإدارة في الحد من الاحتيال المالي (الاحتيال في الكشوفات المالية) في المصارف التجارية العراقية وهذا يشير الى أن مجلس الادارة يحرص على القيام بالتحقق من استقلالية المدققين وتقديم أي اقتراحات بشأنهم من اجل الحد من التلاعب في الكشوفات المالية، كما أن مجلس الادارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. يعتبر من جهات المراقبة داخل المصرف حيث يراقب الادارة، ويشرف عليها ويقوم بتقييمها لمنع عمليات التلاعب في الكشوفات المالية.

٤. يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) للجنة التدقيق في الحد من الاحتيال المالي (الاحتيال في الكشوفات المالية) في المصارف التجارية العراقية. وهذا يشير الى أن لجنة التدقيق تقدم تقريرا حول تقييمها لعمليات الاحتيال وعمليات التلاعب بالكشوفات المالية في المصرف، كما أن لاستقلالية اعضاء لجنة التدقيق دور في الحد من التلاعب بالبيانات المالية، كما وتقوم لجنة التدقيق برصد وتقييم مخاطر الاحتيال بالكشوفات المالية في المصرف واتخاذ اجراءات الحد منها .

٥. يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤٠,٠٥) للتدقيق الداخلي في الحد من الاحتيال المالي (الاحتيال في الكشوفات المالية) في المصارف التجارية العراقية، وهذا يشير إلى أن استقلالية التدقيق الداخلي عن مجلس إدارة المصرف يمكنها من ممارسة دورها بفاعلية للحد من حالات الاحتيال في الكشوفات المالية بدرجة متوسطة ، كما أن المدقق الداخلي لا يقوم بالمتابعة للتأكد من مدى تنفيذ التصحيح المطلوب من الجهة التنفيذية وبالشكل الذي يعمل على الحد من الاحتيال في الكشوفات المالي وأن لعدم وضوح النظام الداخلي المتعلق بالرقابة والضبط دور في التلاعب بالكشوفات المالية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-٣ التوصيات

من خلال الاعتماد على تحليل البيانات واختبار الفرضيات يوصي الباحث بما يلي:

١- العمل على تعزيز الوعي بين العاملين والموظفين بمفهوم آليات الحاكمية المؤسسية واهميتها واهدافها وايجابيات تفعيلها وذلك من اجل الحد من عمليات الاحتيال المالي المختلفة.

٢- تعريف الموظفين بمخاطر انتشار الفساد المالي على قطاعات الاقتصاد المختلفة واهمية محاربة ذلك من خلال تطبيق الحاكمية المؤسسية من اجل خلق بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات من الخارج.

٣- أهمية استمرار المصارف التجارية بالالتزام بتطبيق آليات الحاكمية المؤسسية وذلك للحد من الاحتيال المالي.

٤- تعزيز وتفعيل دور مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والتدقيق الداخلي، والذي يساعدهم على القيام بالمهمات المنوطة بهم، وذلك لتفادى الآثار التي قد تتعرض لها المصارف.

٥- ضرورة فهم ودراسة وتحليل العناصر المكونة لآليات الحاكمية المؤسسية من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والتدقيق الداخلي، باعتبار ذلك أهم المرتكزات الهامة لضمان نجاح عملية التدقيق.

٦- إجراء المزيد من البحوث لتناول الجوانب الأخرى لموضوع العلاقة بين مبادئ وآليات الحاكمية ودورها في الحد من عمليات الاحتيال المالي، من أجل الارتقاء بجودة أداء

٧- المصارف وكشف حالات الاحتيال المالي، وتدعيم الأسس الاقتصادية لأسواق المال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المراجع العربية

- أبو النصر، مدحت محمد محمود (٢٠١٥) **الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة**، المجموعة العربية للدريب والنشر، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر.
- أبو شهيب، آمال دريد (٢٠١٣) **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر، الأردن، عمان.
- بشير، بن عيشي؛ تقرارت يزيد (٢٠١٨) **حوكمة الشركات من منظور محاسبي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
- بن الزاوي ، عبد الرزاق ونعمون، إيمان (٢٠١٢) **إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر، ص٩.
- بن درويش، عدنان بن حيدر(٢٠١٣)، "**حوكمة المؤسسات ودور مجلس الإدارة**"، اتحاد المصارف العربية.
- بهراوة، سعيد؛ بوكروشة، حليمه (٢٠١٥) **حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية** :تجربة البنك المركزي الماليزي، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، عدد ٢.
- حسام الدين، عضبان (٢٠١٤) **محاضرات في نظرية الحوكمة** ،ط٢، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الاردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حمّاد، طارق عبد العال(٢٠١٠). **الحاكمية المؤسسية (شركات قطّاع عام وخاص ومصارف- المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلّبات)**، كليّة التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعيّة، مصر.
- الحيزان، أسامة بن فهد(٢٠٠٨). **تطوير أداء وظيفة التدقيق الداخليّ لتفعيل متطلبات الحوكمة**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كليّة التجارة، جامعة القاهرة، الجزء الأوّل، العدد ٧٠.
- خضر، احمد علي (٢٠١٢) **حوكمة الشركات** ،ط١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.
- سلام، صبحي (٢٠١٥) **الفساد الإداري والمالي كظاهرة وأساليب علاجها**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- سليمان، محمد مصطفى (٢٠١٤) **دور الحكومة في معالجة الفساد المالي والإداري**، القاهرة: الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر.
- الشمري، هاشم(٢٠١١)، **الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية**، ط١ دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- عبد السلام، عبد السلام علي (٢٠١٦) **بعنوان قياس أثر حوكمة الشركات فى كشف الفساد المالي والإدارى:** دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس.
- عبد الغني، دادن؛ وتلي، سعيدة،(٢٠١٢) **فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد الله ،عبد الكريم عبد الله(٢٠١٣)، **الحوكمة والإدارة الرشيدة:** أداة الإصلاح وإرادة التطوير في المنطقة العربية ،ط٣، بيروت. دار المستقبل العربي، لبنان.
- **عبد المطلب، عثمان مسعود(٢٠١٢) دليل، نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات فى كفاءة سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.**
- **العروس، خضر (٢٠١٧) دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، اطروحة دكتوراه، كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة، الجزائر.**
- **علم الدين، سلامة عبد الصانع أمين (٢٠١٦) دور الرقابة في حوكمة الشركات،ط١ دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.**
- عيسى، سمير كامل محمّد(٢٠٠٨). **العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخليّة في تحسين جودة حوكمة الشركات،** مجلة كليّة التجارة للبحوث الاسكندريّة، العدد١ مجلّد رقم ٤٥، ص. ١٩-٢٠.
- غنيم محمود رجب .(٢٠١٥). **دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي دليل ميداني من البيئة السعودية** ، كلية التجارة – جامعة بنها، المجلد٢٢، العدد٢، ص١٢.
- كلثوم، حفيظ هاجر(٢٠١٤). **المراجعة الداخلية كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات في المؤسسات الاقتصادية،** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محمد، براق (٢٠١٢) **دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة، الجزائر.
- ميخائيل، أشرف حنّا(٢٠١٣). **تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة الحاكمية المؤسسية**، بحث منشور في المؤتمر العربي الأوّل حول التدقيق الداخليّ في إطار الحاكمية المؤسسية، القاهرة.
- ناصر خالص حسن، النعيمي عبدالواحد غازي.(٢٠١٢). **دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان العراق**، مجلة جامعة نوروز، العدد(صفر)، دهوك، العراق.
- نصر علي، عبد الوهّاب، والسيّد شحاته (٢٠١٢). **مراجعة الحسابات والحاكمية المؤسسية في بيئة الأعمال العربيّة والدوليّة المعاصرة**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندريّة، قسم المحاسبة والمراجعة، العدد (٣)، المجلد ٤٨.

المراجع الأجنبية

- Al Daoud,; Ismail, K; Lode, Nor (2015)**The Impact of Internal Corporate Governance on the Timeliness of Financial Reports of Jordanian Firms**: Evidence using Audit and Management Report Lags, Mediterranean Journal of Social Sciences, l6. 1,pp44-61.
- Arshad, (2014) Disclosure of Corporate Governance Structure and the Likelihood of Fraudulent Financial Reporting, Social and Behavioral Sciences 145 ,pp243 – 253.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Ehikioya, B. (2009). "**Corporate Governance Structure And Firm Performance In Developing Economies: Evidence From Nigeria**" Corporate Governance Journal,9, 3, pp 231-243.

- Habib ,Ahsan, Azim, Istiaq,(2013), **Corporate Governance and the Value-Relevance of Accounting Information**: Evidence From Australia, Accounting Research Journal, vol. 21, No. 2, pp.167 – 194
- Harris, and Artur. (٢٠١٣). "**Corporate control contests and capital structure**" Journal of Financial Economics, Is. 20, pp 55-86.
- In'airat (2015)**The Role of Corporate Governance in Fraud Reduction** - A Perception Study in the Saudi Arabia Business Environment, Journal of Accounting and Finance Vol. 15(2), pp124-142.
- Jarbou, (٢٠١٤), **Auditing Between Theory And Application, First Edition, Palestine.**
- Lary, A.K. and Taylor, D.W. (2012), " **Governance characteristics and role effectiveness of audit committees** " ،Managerial Auditing Journal, 27, pp. 336–354.
- Msood and Maryam, Corporate Governance And Audit .Process, ، مداخلة في المؤتمر الدولي للعلوم الانسانية و المجتمع والثقافة، جامعة سنغافورة، سنة ٢٠١٢

www.manaraa.com

- Person, O. S. (٢٠١٥). **The Relation between the New Corporate governance Rules and the Likelihood of Financial Statement Fraud**. Review of Accounting & Finance . Vol 4, No(2) pp. 125-148.
- Ramly, Z. and Abdul, H. (2010). **Critical Review of Literature on Corporate Governance and the Cost of Capital**: The Value Creation Perspective. African Journal of Business Management, 4(11), pp2198-2204.

), "**financial shenanigans**", 2ND edn, Mc GrawHill, ٢٠١٣Schilit,(•

New York.

Zaman, M.; Hudaib, M. and Haniffa, R. (2011). **Corporate** •

governance quality, audit fees and non-audit services fees", Journal of Business Finance and Accounting, 38, pp. 165–197.

www.manaraa.com

الملاحق

ملحق رقم (١)

استبانة الدراسة

جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

حضرة **المجيب** المحترم

تحية طيبة وبعد...

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان:

آليات الحاكمية المؤسسية الداخلية وأثرها في الحد من الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة.

نرجو منكم التكرم بالمساعدة في إتمام هذه الدراسة عن طريق الإجابة عن الأسئلة التي تتضمنها الإستبانة المرفقة. كما نؤكد لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها سوف تعامل بسرية تامة وتستخدم لغايات البحث العلمي فقط، شاكرين لكم حسن التعاون على إنجاح هذه الدراسة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقرات الاستبانة:

المجال الأول: معلومات عن القائم بتعبئة الإستبانة :(يرجى التكرم بوضع إشارة(X)بمربع الإجابة المناسبة).

١- سنوات الخبرة:

☐ ١-اقل من٥ سنوات ☐ ٥- اقل من ١٠ سنوات

☐ ١٠- اقل من١٥ سنة ☐ ١٥ سنة فاكثر

٢- المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير

☐ دكتوراه ☐ أخرى يرجى ذكرها.....

٣- التخصص العلمي:

☐ محاسبة ☐ ادارة الاعمال

☐ نظم المعلومات المحاسبية ☐ اقتصاد

☐ علوم مالية ومصرفية ☐ اخرى يرجى ذكرها.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثاني: بيانات متغيرات الدراسة

	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
مجلس الإدارة						
١.	يحرص مجلس الادارة على القيام بالتحقق من استقلالية المدققين وتقديم أي اقتراحات بشأنهم من اجل الحد من التلاعب في الكشوفات المالية.					
٢.	يعتبر مجلس الادارة من جهات المراقبة داخل المصرف حيث يراقب الادارة، ويشرف عليها ويقوم بتقييمها لمنع عمليات التلاعب في الكشوفات المالية.					
٣.	ينبغي أن يكون لقرارات مجلس الادارة تأثير كبير على أداء المصرف لمنع الاحتيال في الكشوفات المالية					
٤.	يحرص مجلس ادارة المصرف على القيام باتخاذ كل الإجراءات الممكنة من اجل الحد من الاحتيال في الكشوفات المالية					
٥.	يتابع مجلس الإدارة سلامة البيانات المالية الصادرة عن المصرف، والتأكد من أنها تعبر بوضوح عن عدالة المركز المالي ونتائج الأعمال لمنع عمليات التلاعب في الكشوفات المالية.					
٦.	يتابع مجلس الإدارة عمليات الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، وبشكل يضمن وصول المعلومات إلى جمِع الأطراف المعنية مما يحد من عمليات التلاعب					
لجنة التدقيق						
٧.	تقوم لجنة التدقيق بالإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية بما فيها الإشراف على السياسات والتقديرات والأحكام المحاسبية مما يعمل على الحد من الاحتيال في الكشوفات المالية					
٨.	تقوم لجنة التدقيق بفحص المعلومات الواردة في تقارير مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين، والتنسيق بينهما لمنع أي عمليات احتيال في الكشوفات المالية					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩.	تقوم لجنة التدقيق بمتابعة الإدارة التنفيذية في تنفيذ الملاحظات الموجهة لها من المدقق الداخلي والخارجي، والتأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية					
١٠.	تقدم لجنة التدقيق تقريرا حول تقييمها لعمليات الاحتيال وعمليات التلاعب بالكشوفات المالية في المصرف.					
١١.	تقوم لجنة التدقيق برصد وتقييم مخاطر الاحتيال بالكشوفات المالية في المصرف واتخاذ اجراءات الحد منها					
١٢.	ان لاستقلالية اعضاء لجنة التدقيق دور في الحد من التلاعب بالبيانات المالية					
التدقيق الداخلي						
١٣.	ان تدعيم استقلال المدقق الداخلي وتحديد مسؤولياته وتقييم كفاءته يحد من حالات الاحتيال في الكشوفات المالية					
١٤.	إن استقلالية التدقيق الداخلي عن مجلس إدارة المصرف يمكنها من ممارسة دورها بفاعلية للحد من حالات الاحتيال في الكشوفات المالية					
١٥.	تستند خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر مرة كل سنة على الأقل ويتولى نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم أي عمليات احتيال فى الكشوفات المالية					
١٦.	ان لتضارب الصلاحيات في لجنة التدقيق الداخلي والإدارات الأخرى دور في عمليات الحد من الاحتيال في الكشوفات المالية					
١٧.	ان عدم وجود انظمة ضبط ورقابة داخلية مكتوبة وواضحة للموظفين دور في زيادة عمليات الاحتيال في الكشوفات لمالية					
١٨.	ان لعدم وضوح النظام الداخلي المتعلق بالرقابة والضبط دور فى التلاعب بالكشوفات المالية					
١٩.	يقوم المدقق الداخلي بالمتابعة للتأكد من مدى تنفيذ التصحيح المطلوب من الجهة التنفيذية وبالشكل الذي يعمل على الحد من الاحتيال في الكشوفات المالي					
الاحتيال في الكشوفات المالية						

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠.	تعمل الحاكمية المؤسسية على مكافحة الاحتيال في الكشوفات المالية وتعزيز الرقابة وحل مشاكل أصحاب المصالح في المصرف، عن طريق تحقيق الشفافية في عمال مجلس الإدارة والجمعية العمومية.					
٢١.	يتم متابعة مدى استجابة إدارة الشركة لملاحظات المدقق الداخلي ولجنة التدقيق المتعلقة بالاحتيال في الكشوفات المالية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة					
٢٢.	يتم البحث عن احتمالات تجاوزات الإدارة أو الاستخدام غير المناسب للرقابة الداخلية.					
٢٣.	يتم تقييم عمليات الإدارة وإجراءاتها وتوثيقها للتقديرات المهمة كلّها المستخدمة في عملية إعداد التقارير المالية.					
٢٤.	تعمل الحاكمية المؤسسية على مكافحة الاحتيال في الكشوفات المالية وتعزيز الرقابة وحل مشاكل أصحاب المصالح في المصرف، عن طريق ضمان حقوق المساهمين وحمايتها					
٢٥.	تعمل الحاكمية المؤسسية على مقارنة معقولية النتائج المالية بالنتائج المالية السابقة أو المتوقعة، وإجراء تحليلات ربعية للاحتياطيات الرئيسة للتأكد من عدم وجود تجاوزات.					
٢٦.	يتم دراسة إجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بفحص الاحتيال وتقييمها والاطلاع على تقارير المدقق الداخلي.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (٢)

قائمة بأسماء محكمي أداة الدراسة

التسلسل	الاسم	الرتبة	الجامعة
١	محمد ياسين الرحاحله	أستاذ دكتور	جامعة آل البيت
٢	مهند نزال	مشارك	جامعة آل البيت
٣	نوفان العليمات	مشارك	جامعة آل البيت
٤	محمد الحايك	مساعد	جامعة آل البيت
٥	صقر الطاهات	مساعد	جامعة آل البيت
٦	عمر شقور	مساعد	جامعة الزرقاء
٧	أيمن حرب	مساعد	جامعة الزرقاء
٨	محمد العثامنة	مساعد	جامعة جدارا
٩	أيمن العموش	مساعد	الجامعة الهاشمية
١٠	صفاء صمادي	مساعد	جامعة اليرموك
١١	حسن الشطناوي	مشارك	جامعة أربد الأهلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (٣)

كتاب تسهيل المهمة

جامعة آل البيت
AL al-BAYT UNIVERSITY

Faculty of Economics and Administrative Sciences

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

الرقم: ق إ/ ٩
التاريخ: صفر ١٤٤٠هـ
الموافق: ١٠/ ١٠/ ٢٠١٨م

السادة البنوك التجارية العراقية المحترمين

تحية طيبة وبعد،

فأرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم لتسهيل مهمة طالب الماجستير **شاتر جدوع شهاب** وذلك لتطبيق أداة الدراسة الموسومة بـ:

- أدوات الحاكمية المؤسسية وأثرها في الحد من عمليات الاحتيال المالي في المصارف التجارية العراقية.

شاكرين ومقدرين لكم اهتمامكم وحسن تعاونكم ودعمكم الموصول لجامعة آل البيت.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
أ.د. بهجت عيد الجوازنه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (٤)

المصارف المتضمنة في عينة الدراسة

اسم المصرف	مجلس الادارة	لجنة التدقيق	التدقيق الداخلي	المجموع
بغداد	٧	٧	٧	٢١
التجاري العراقي	٥	٦	٥	١٦
سومر التجاري	٥	٤	٥	١٤
الخليج التجاري	٧	٥	٦	١٨
اشور الدولي للاستثمار	٧	٧	٧	٢١
المنصور للاستثمار	٦	٧	٦	١٩
الاتحاد العراقي	٦	١١	٦	٢٣
المتحد للاستثمار	٧	٧	٧	٢١
دار السلام للاستثمار	٦	٧	٦	١٩
بابل	٧	٥	٧	١٩
المجموع	٦٣	٦٦	٦٢	١٩١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com